وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

الشعبية الديمقراطية الجزائرية الجمهورية
REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE ABDEL HAMID IBN BADIS
MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques,
Commerciales et Des Sciences De Gestion
Département des Sciences Financières et
Comptables

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية المحاسبية

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة

التدقيق المحاسبي والرقابة الداخلية في البنوك

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم

من إعداد الطالب:

حمدي شريف سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	براهيمي عمر	أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	بوشيخي بوحوص	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	بوظراف الجيلالي	أستاذ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2015 / 2016

الفهرس

إهداء

كلمة شكر

مقدمة.....أ

الفصل الأول: المحاسبة البنكية ودورها في التسيير المالي.....5

المبحث الأول: المحاسبة في المؤسسة الإقتصادية 7

المطلب الأول: الوثائق المحاسبية الأساسية.....9

المطلب الثاني : المبادئ المحاسبية الأساسية.....11

المطلب الثالث: مراحل الدورة المحاسبية وأعمال آخر الدورة.....13

المبحث الثاني: الإختصاصات البنكية على مستوى أسس التنظيم 14

المطلب الأول: مفاهيم أساسية.....15

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية في المحاسبة البنكية 17

المطلب الثالث: التنظيم المحاسبي والمراقبة الداخلية 20

المبحث الثالث: تنظيم المحاسبة البنكية 21

المطلب الأول: خصائص أنشطة البنوك وتأثيرها على النظام المحاسبي.....22

المطلب الثاني: الوثائق المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية.....25

المطلب الثالث: الإفصاح في البنوك التجارية.....26

الفصل الثاني : التدقيق والرقابة في البنوك التجارية.....31

المبحث الأول: مدخل في التدقيق والرقابة في البنوك التجارية.....33

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التدقيق والرقابة 33

المطلب الثاني: فروض التدقيق والرقابة ومستويات الرقابة الداخلية 35

المطلب الثالث: أنواع التدقيق من حيث الطبيعة والجهة المشرفة عليه 38

المطلب الرابع: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالمراقبة داخلية 42

المبحث الثاني: الرقابة على المخاطر المصرفية في البنوك التجارية.....46

المطلب الأول: مفهوم وأنواع المخاطر المصرفية.....47

المطلب الثاني: الرقابة على المخاطر الإئتمانية في البنوك الخارجية 47

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم 50

المبحث الأول: التعريف بوكالة مستغانم 51

المبحث الثاني: الرقابة على المخاطر المصرفية داخل الوكالة.....53

الخاتمة 63

قائمة المراجع

يعد الجهاز المصرفي بأجهزته المختلفة لأي من دول العالم مركزا لمختلف التعاملات من خلال ما يباشره من تجميع للمدخرات، والإستثمار في كل المجالات، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية

والإهتمام بأشكاله المختلفة، يضاف إلى ذلك، الدور الحيوي الذي يلعبه الجهاز المصرفي في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والإقتصادية وفي إتمام الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية .

وبدخول الألفية الثالثة والتي يطلق عليها بعصر العولمة تبرز في الأفق إرهاصات لتحديات شتى البنوك التجارية، خاصة ما تعلق بازدياد حدة المنافسة فيما بين البنوك في مجال الخدمات المصرفية والمالية .

بالإضافة إلى ذلك تزايد إقبال العملاء على الودائع قصيرة الأجل بغرض تحرير أسعار الفائدة، وهو ما يترتب عليه إعادة توظيف تلك الأموال في إستخدامات قصيرة الأجل وذلك على حساب المدخرات طويلة الأجل التي يترتب على إنكماشها قصور في تمويل الإستثمارات الجديدة .

ولقد ألقى ذلك على جموع الباحثين والمفكرين في علوم المصارف عبء البحث في سبل مواجهة البنوك لتلك التحديات بشكل يضمن إستمرارها، وقد أدلى المحاسبون في هذا المجال عن طريق بحث أفضل المقومات التي يمكن أن يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي بالبنوك بشكل يمكنه من تلبية إحتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية داخل وخارج البنك التجاري وفي نفس الوقت يزيد من مقدرة البنك على تدقيق ورقابة مستويات الإنفاق والتحصيل سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير، إدارة أصول وإلتزامات البنك بأكبر قدر من الكفاءة، توفر مؤشرات ناجعة لقياس درجة فعالية الرقابة الداخلية، الإفصاح أو الشفافية عن نتائج الأعمال والمركز المالي .

ولعل السبيل المناسب لتحقيق ما سبق هو اللجوء إلى التدقيق وإحكام الرقابة الداخلية وتفادي كل ما من شأنه الإضرار بالبنك التجاري، من خلال إستخدام المحاسبة البنكية، هذه الأخيرة التي تعتبر كأداة كمية تتميز بخصوصيات وترتكز على قواعد ثابتة.

فالترتيبات في مجال الخدمة المصرفية تتمحور على تغيير طبيعة وبنية المخطط المحاسبي البنكي كذلك الأنظمة الداخلية لمعالجة المعلومات وكذا القائمين على التنظيم والإستخدام الأمثل للوثائق المحاسبية البنكية، ويتضح لنا

على المستوى الدولي مقاربة المحاسبة البنكية التي كثيرا ما تدافع على التحليل القانوني للعمليات أو الوسائل

المسموحة، على الأقل للتحول إلى طريق الملائمة للطبيعة الإقتصادية للعديد من العمليات البنكية.

ففي محيط مميز جدا يجب الإعتماد على أسس المحاسبة البنكية والأنظمة التي تواكب وتدعم في القصد مع أي متعامل صفقة ما، وإقتناء وسيلة مالية لذلك يتعين علينا معرفة العمليات وإجراء الحسابات الختامية.

فالبنك التجاري كأي مؤسسة إقتصادية أو مالية يستعمل المحاسبة لكن بطريقة خاصة، وذلك راجع إلى طبيعة التعاملات البنكية التي تنصب بالأساس على الأموال سواء من جانب المدخلات أو من جانب المخرجات بمعنى آخر الموارد والإستخدامات.

وعليه تتلخص إشكالية البحث فيما يلي:

ما مدى فعالية المحاسبة البنكية كوسيلة للتدقيق والرقابة الداخلية في البنوك التجارية؟

ولتدعيم السؤال الرئيسي قمنا بطرح أسئلة فرعية على النحو التالي:

1-ما دور المحاسبة البنكية في النشاط البنكي؟

2- لمذا يقوم البنك بالتدقيق والرقابة لمختلف العمليات؟

بناء على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية حاولنا إثبات الفرضية الآتية:

المحاسبة البنكية أداة فعالة في التدقيق والرقابة.

من البديهي في دراستنا على المنهج الوصفي، من خلال التطرق إلى الوظيفة المحاسبية في البنك، وكذلك المنهج التاريخي وذلك من خلال تتبع أهم القوانين المنظمة للرقابة البنكية، خاصة النظام 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك التجارية، وإعتماد أسلوب المقابلة لعدة مسؤولين على بنك الجزائر بالولاية، مختلف المسؤولين على بنك الجزائر الخارجي، من المدير العام، إلى رؤساء المصالح.

وتعود أهمية الموضوع إلى أن إستعمال المحاسبة كأداة للتدقيق والرقابة تسمح بإستخدام المدخلات في الأوجه التي تحقق للبنك الهدف الذي أسس من أجله، بإعتبار أن المحاسبة كأداة لتسيير، ولإكتشاف الأخطاط والتجاوزات التي يمكن أن ترتكب، مما أدى إلى الإهتمام بالتدقيق والرقابة كهيئة داخلية تعمل على سلامة العمليات والحسابات المصرفية وذلك بإدخال وسائل حديثة، وتوفير معلومات للمهتمين في الجانب المحاسبي.

وللإجابة على سؤالنا الجوهري تناولنا الموضوع من خلال الفصول التالية، في الفصل الأول تطرقنا إلى المحاسبة البنكية ودورها في التسيير المالي للبنوك، من خلال إبراز المحاسبة في المؤسسة الإقتصادية، وأهم الوثائق المحاسبية الأساسية فيها، ثم المبادئ المحاسبية الأساسية في المؤسسة الإقتصادية، لنصل إلى مراحل الدورة المحاسبية وأعمال آخر الدورة، بالإضافة إلى الإختصاصات البنكية على مستوى أسس التنظيم، ومختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع، والمبادئ الأساسية في المحاسبة البنكية، وعملية التنظيم المحاسبي والمراقبة الداخلية، ثم أشرنا إلى تنظيم المحاسبة البنكية، وذلك بمعرفة خصائص أنشطة البنوك وتأثيرها على النظام المحاسبي، ثم أهم الوثائق المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية، بعد ذلك تحدثنا عن الإفصاح في البنوك التجارية.

في الفصل الثاني درسنا فيه التدقيق والرقابة في البنوك التجارية، من خلال مدخل في التدقيق والرقابة في البنوك التجارية، بتقديم لمحة تاريخية عن التدقيق والرقابة، ثم فروض التدقيق ومستويات الرقابة الداخلية، وأنواع التدقيق من حيث الطبيعة والجهة المشرفة عليه، بعد ذلك دراسة علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالمراقبة الداخلية، ثم بعد ذلك عرضنا معوقات الأداء المصرفي والقوانين الرقابية، بمعرفة الأخطاء والغش والمخالفات مصرفية، ورقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، وبالتركيز على النظام 02 . 03 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك التجارية، ثم بعد ذلك تعرفنا على طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، بعد ذلك تحدثنا عن عملية الرقابة على المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، بتحديد مفهوم وأنواع المخاطر المصرفية، ثم فصل مخاطرة على حدى والمتمثلة في المخاطرة الإئتمانية، المخاطرة السوقية، وأشرفنا إلى الرقابة على المخاطرة التشغيلية في البنك التجاري.

بالإضافة إلى إعطاء نظرة وصفية عن البنوك الجزائرية بإختيار إحدى البنوك وكلات البنك الخارجي الجزائري (وكالة مستغانم)، وذلك بإعتمادنا على أسلوب الإستبيان لإستقاء المعلومات الضرورية لبحثنا.

هذا ما يسمح بالإسهامات سواء في المجال العلمي أو في مجال إثراء المكتبة بموضوع هام حول المحاسبة البنكية وإستعمالها كأداة للتدقيق والرقابة في البنوك.

ولا شك أنه أثناء إنجازنا لهذا البحث فقد إعترضتنا الكثير من الصعوبات والعراقيل أهمها، السرية المصرفية لدى البنوك الت ترجع السبب الرئيسي في ذلك إلى بنك الجزائر الذي ألزمنا بعد إبداء أي معلومات خاصة بالنشاط العادي، لذلك لم نتمكن من إراء دراسة محاسبية على عمليات الرقابة والتدقيق المحاسبي في هذا البنك، الأمر الذي جعلنا نستبدل هذه الدراسة بطرح مجموعة من الأسئلة في إطار إستقصاء وذلك بغرض الوصول إلى معرفة درجة فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة من خلال إجابات العاملين بالبنك. كذلك عدم توفر المراجع المتخصصة، بالمقابل نجد بنوك أجنبية تعمل على نشر التقارير والنتائج المتحصل عليها في شبكة الإنترنيت، بل شفافية ووضوح، سعيا من وراء ذلك إستقطاب المستثمرين والمسيرين وحتى التعامل مع أكبر البنوك العالم.

رغم كل ذلك فقد مكنتنا هذه الدراسة من الوصول إلى بعض النتائج وإقتراح التوصيات، ويبقى موضوع دراستنا ذو آفاق مستقبلية من أجل الإهتمام والبحث.

الفصل الأول

المحاسبة البنكية ودورها في التسيير المالي للبنوك

المبحث الأول: الإختصاصات البنكية على مستوى أسس التنظيم

المبحث الثاني: تنظيم المحاسبة البنكية

الفصل الأول

المحاسبة البنكية ودورها في التسيير المالي للبنوك

تعتبر دراسة المحاسبة البنكية ذات أهمية كبيرة خاصة في ظل التغييرات الحاصلة في البيئة المصرفية من القوانين المفروضة من السلطات الوصية أو حتى مسايرة ما يحصل في العالم، على إعتبار أن النظام البنكي في تطور مستمر ويأتي في المرتبة الثاني بعد تكنولوجيا الإعلام الآلي .

وإنطلاقا من تعريف البنك على أنه مؤسسة مالية غير متخصصة، يظطلع بتقبل الودائع على إختلاف أنواعها من الجمهور، ويقوم في مرحلة ثانية بمنح قروض إلى الجهات التي بحاجة إلى أموال، وهذا يسمى بدور الوساطة المالية، أي تجميع مدخرات ثم توجيهها لتمويل الجهات المختلفة من مؤسسات ، مستثمرين ، أفراد ....

وينشط البنك التجاري في السوق المالي قصير الأجل، أي أن نشاطه لا يتعدى السنة، كما يمكنه القيام بأنشطة حديثة، كتأجير الخزائن الحديدية، تسيير ممتلكات وتركات الأفراد، تقديم الخدمات للأفراد في الخارج نيابة عنهم، في المقابل يحصل البنك على العمولة، وسنتطرق إلى خصائص أنشطة البنوك وتأثيرها على النظام المحاسبي، وأهم الوثائق المحاسبية المستخدمة في التسجيل المحاسبي ثم معرفة أهمية الإفصاح في البنوك التجارية الذي وصت به لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ([1]) .

وعلى هذا الأساس سأخصص الفصل الأول لدور المحاسبة البنكية في التسيير المالي للبنوك.

[1](IASC):Intrnational accounting stadards committee
لجنة معايير المحاسبة الدولية: تقوم بوضع المعيير المتعلقة بالمحاسبة بالإتفاق مع الأطراف المعنية، ومدى ملائمة المعيار للتطبيق.

المبحث الأول

المحاسبة في المؤسسة الإقتصادية

سنحاول ضمن هذا المبحث التعرف على القواعد المحاسبية الأساسية ثم أهم المبادئ المحاسبية، بعد ذلك نتطرق إلى مراحل الدورة المحاسبية وأعمال آخر الدورة.

1_ تعريف المحاسبة: لقد تعدد الآراء وإختلفت حول وضع تعريف موحد ومقبول قبولا عاما للمحاسبة، إذ أعطيت لها عدة تعاريف يمكن تلمسها والوقوف عليها في الأدب المالي والمحاسبي، وكل تعريف من هذه التعريفات يعاني نقصا في موضع ما، إما من حيث الشمول أو الوضوح، أو من حيث إعطاء الصورة الصحيحة لهذا العلم، ونستعرض فيما يلي بعضا من التعاريف الهامة للمحاسبة:

1_ تعريف المحاسبة على أساس الغرض منها كما يلي:

"الغرض من المحاسبة هو إعطاء معلومات مالية تتعلق بالمؤسسة، تجمع ثم تقدم لتلبية إحتياجات إدارتها والمستثمرين فيها، وكذلك محيطها [1]".

2_ عرفت مجموعة من الباحثين في جامعة إلينوى (الولايات المتحدة المريكية) في سنة 1964 المحاسبة بأنها أساسا طريقة للتحليل مبنية على تسجيل عمليات التبادل وما يعادلها من المعاملات الإقتصادية التي تقوم بها مؤسسة معينة، والتي يقصد منها الكشف عن أوجه معينة لتقدم المؤسسة ومركزها المالي [2].

3_ يعرف الدكتور محمد بوتين المحاسبة كما يلي: المحاسبة عبارة عن تقنية من التقنيات الكمية لمعاملة البيانات، بالإعتماد على نظام معلوماتي، والتي يمكن التعبير عنها بالنقود[3]. وتنقسم إلى أنواع:

المحاسبة التقديرية أو الموازنة: فهي تعتمد على تقدير ما سوف يحدث في الفترات المستقبلية حيث تقارن التقديرات بما أنجز فعلا وتستخرج الفروق.

[1] ـ محمد عثمان إسماعيل ، أساسيات التمويل الإداري ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1983 ، ص 197.
[2] زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي ، مطبوعات جامعة شمس ، القاهرة، 1994 ، ص 112.
[3] محمد بوتين ، المحاسبة العامة في المؤسسة ، د.م.ج، الجزائر، الطبعة الرابعة ، 2003 ، ص 02.

المحاسبة العامة: يقوم المحاسب في هذا النوع من المحاسبة بجمع، تحليل، تسجيل ، حساب، تقديم وتفسير عمليات النشاط الممكن التعبير عنه بالنقود، وهي تمثل قاعدة أي تحليل مالي.

المحاسبة التحليلية: والتي تهتم بتكاليف السلع والخدمات، حسابا، تحليلا والتحكم فيها. ومما سبق نخرج إلى أنه لا يوجد إتفاق عام وواضح حول تعريف المحاسبة والسبب يرجع في رأينا إلى المجال الواسع للنشاط المحاسبي، والإختلاف المتباين حول أغراض المحاسبة، ولكن رغم إختلاف طرق التعبير بالنسبة لتعريف المحاسبة فإننا نلحظ كذلك إتفاقا عاما على جوهرها.

2_ أهداف المحاسبة:

إن المحاسبة نشاط خدمي فهي وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، تكمن وظيفتها في تزويد ذوي العلاقة بالمعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية عن المؤسسات الإقتصادية، والإدارية، على أن تكون هذه المعلومات مفيدة لإتخاذ القرارات والمحور الذي ترتكز عليه المعلومات المالية هو التغييرات التي تطرأ على الجداول والقوائمالمالية (الميزانية، خارج الميزانية، جدول النتائج، حساب الأرباح والخسائر....).

3_ أغراض المحاسبة:

يمكن تقسيمها ى نوعين:

1_ أغراض عامة: يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- التزويد بالمعلومات المالية محل الثقة والإعتماد بالنسبة للموارد الإقتصادية، التي تملكها المؤسسة، وما عليها من تزامات، أي بيان مركزها المالي في تاريخ محدد.

ب- التزويد بالمعلومات التي تعتمد في حساب نتيجة النشاط من ربح أو خسارة، عن فترة زمنية معينة، أي بيان التغييرات التي طرأت على صافي موارد المؤسسة كنتيجة للنشاط المتمثل بعمليات متعددة.

ج- التزويد بالمعلومات المالية التي تساعد في تقدير إمكانية المؤسسة في الحصول على إيرادات مستقبلا .

د- التزويد بالمعلومات المالية الأخرى التي يحتاج إليهفي تفهم التغيرات المختلفة الأخرى في الموارد الإقتصادية للمؤسسة وإلتزاماتها.

هـ- الكشف في حدود الإمكان عن المعلومات التي تخدمها أطراف أخرى في محيط المؤسسة (القضاء، مصلحة الضرائب ....).

و- المساعدة في الرقابة على عمليات المؤسسة عن طريق تزويد المسيرين بالوسائل والإجراءات التي تساعدهم في تأدية وإنجاز العمليات المالية بطريقة سليمة، وإعداد بالتالي التقارير المختلفة، التي تستعمل كأساس لرفع مستوى الرباح، وتحديد المسؤولية.

2- الأغراض النوعية وتتمثل في:

- **الملائمة:** يعني ذلك أن تكون المعلومات المالية التي يوفرها النظام المحاسبي، متعلقة بالمهمة التي تهدف إلى تسهيلها أو بالنتيجة التي تهدف إلى تحقيقها، وبعبارة أخرى أن تكون طرفا القياس ونشر المعلومات ملائمة لعملية إتخاذ القرارات.
- **سهولة الفهم:** ويقصد بذلك أن تكون المعلومات المالية معبرا عنها بشكل واضح وسهل، حتى يمكن فهمها من قبل المستعملين، وهذا يقتضي بطبيعة الحال معرفة المستعملين كذلك للمعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة والعمليات المحاسبية.
- **إمكانية التحقق:** بحيث يجب أن تكون المعلومات المالية قابلة للتحقيق والصحة، بحيث يمكن أن تخدم شكل يعطي نفس القياس، ويوصل إلى ذات النتائج، فيما لو قامت جهات متعددة بعملية التسجيل والقياس.
- **التوقيت الجيد:** ويقصد بذلك ضرورة إعطاء المعلومات وتقديمها في الوقت المناسب، أي عند الحاجة لكي لا تؤخر عملية إتخاذ القرار المناسب ويكون كذلك بالإمكان إستخدامها في القرارات السريعة.
- **المقارنة:** ويقصد بذلك المقارنة بالنسبة لعدد من الفترات الزمنية، أو المقارنة بالنسبة لمؤسسات أخرى لنفس القطاع.
- **الشمولية:** ويقصد بذلك شمول المعلومات المحاسبية، لجميع البيانات التي تغطي بشكل عام ومعقول متطلبات الأهداف المرجوة[1] .

المطلب الأول: الوثائق المحاسبية الأساسية

[1]- د/ سعدان شبايكي، دراسة تحليلية ونقدية لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر، أطروحة رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2001 ، ص 112.

1- الميزانية:

الميزانية جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة، حيث يحافظ على تساوي الطرفين.

إن مجموعة الأصول تتألف من مجموعات جزئية ثلاث وهي الإستثمارات، المخزونات والحقوق، أما الخصوم فهي تتشكل من الأموال الخاصة والديون.

يتم ترتيب عناصر الأصول حسب درجة سيولتها أي قدرة تحويلها إلى نقود سائلة من أقل سيولة إلى أكثر سيولة، أما عناصر الخصوم فترتب حسب تواريخ إستحقاقها.

وعموما كل ميزانية متوازنة دائما، والفرق بين طرفي الأصول والخصوم هو عبارة عن نتيجة الدورة التي تظهر إما ربح وإما خسارة كما يمكن الوصول إلى النتيجة من خلال الفرق بين الإيرادات والنفقات.

لنلخص أن الميزانية وثيقة تظهر ذمة المؤسسة وتهتم بالعناصر القابلة للتقييم بالنقود فقط، فالفرق بين مجموع الأصول الحقيقية يعطي لنا صافي المركز المالي.

ويقصد بالأصول الحقيقية كل الأصول ما عدا المصاريف الإعدادية والنتيجة السالبة، أما الخصوم الحقيقية فهي الديون، وبصيغة أخرى فإن صافي المركز المالي هو الفرق بين الخصوم الوهمية والأصول الوهمية أي الأموال الجماعية والإحتياطات والنتيجة الموجبة، ناقصا المصاريف الإعدادية والنتيجة إن كانت خسارة. (أنظر الملحق 01) .

2- الحساب:

الحساب عبارة عن بطاقة يسجل فيها رقم الحساب وإسمه، يحتوي على جانبين إحداهما دائن والآخر مدين، يساعدنا على رصد التدفقات الحقيقية والتدفقات النقدية أو المالية، هذه الأخيرة إما أن تكون تدفقات خارجية وإما تدفقات داخلية مثل تدهور قيم الأصول وتحويل المواد.

ويظهر الحساب من خلال سير نشاط المؤسسة إما برصيد مدين وإما برصيد دائن، وذلك من أجل إعداد ميزان المراجعة. (أنظر الملحق02).

3- حسابات النتائج:

تستقبل حسابات النتائج أرصدة حسابات النفقات في طرفها الأيمن وأرصدة حسابات الإيرادات في جانبها الايسر، فتتناقص أو تتزايد حسابات التسيير، ليعطي لنا النتيجة. (أنظر الملحق 03).

المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية الأساسية

إن المبادئ المحاسبية عبارة عن المرآة التي تعكس الأغراض والملامح الرئيسية للمحاسبة، وهذه المبادئ ترتبط بالمحيط الذي تعمل فيه المؤسسة، وعملية تفهم المحاسبة والقدرة على تقييم المعلومات التي تنتجها.

تقترح المبادئ المحاسبية في الأصل من طرف المختصين، من خبراء وهيآت ويتفق عليه مع مستعملي القوائم المالية وممثلي مختلف الأنشطة الإقتصادية. فهي تتصف بالقوة القانونية، فمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموما:

- **مبدأ إستمرارية النشاط:** تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها بإستمرار ولمدة طويلة، حيث أن حياتها طويلة، وقد تكون غير محدودة، وينبغي عليها التطلع للمستقبل دون نية التوقف والتصفية، فهذا المبدأ أساس واعد التقييم ولولاه لاختلفت أشكال القوائم المالية وربما محتوياتها.
- **مبدأ إستقلالية الدورات والنتائج الدورية:** إن نتائج الماضي وتقديرات المستقبل يؤديان إلى تجزئة الإستمرارية أي حياة المؤسسة إلى فترات، تسمى كل فترة الدورة المحاسبية، وعليه فإن القانون التجاري والقانون الضريبي يجبران المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي على إعداد قوائم مالية على مدى إثني عشرة شهرا، فكل دورة تتحمل نفقاتها وما يعود لها من إيرادات حتى تستطيع إعطاء نتيجة الدورة فعلا.
- **مبدأ إستقرارية الدورة النقدية:** أي أن قيمة وحدة النقود مستقرة، ولا تتأثر قيمتها الشرائية بتغيرات الواقع المعاش، وعليه تسجل العمليات بقيمتها الفعلية التاريخية مما يسمح بجمع عمليات دورات مختلفة بعضها مع بعض.

إن عدم واقعية هذا المبدأ أدت إلى العدول عنه من طرف البعض، وأصبحت إمكانية إعادة التقييم خاصة الإستثمارات ممكنة.

- **مبدأ الحيطة والحذر:** يلفت هذا المبدأ إلى خطورة تقديم نتائج مبالغ فيها، وحسب هذا المبدأ لا تسجل الإيرادات إلا إذا تحققت والعكس بالنسبة للنفقات إذ يجب تسجيل كل نفقة محتملة الحدوث، ولكن هذا لا يعني السماح بتكوين مخصصات وإحتياطات مبالغ فيها.

- **مبدأ ثبات أو إستمرارية الطرق المحاسبية**: يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى أي شكل القوائم المالية وطرق التقييم، وكل تغير يجب الإعلان عنه وتبريره للموافقة عليه، وفي جميع الحالات يجب أن لا يؤثر أبدا على مدى صدق وسلامة الحسابات، وتبرر الطرق الجديدة بكل جدية كتغيرات النشاط في طرق إستعمال الوسائل وتغيير العلاقات، مع الغير وحتى إكتشاف أخطاء الماضي والعدول عنها.
- **مبدأ القيد المزدوج**: يسجل المحاسبون عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل الرقابة التي تمكنهم من إكتشاف الأخطاء في حينها فيشترط في القيد المزدوج تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الأولى، ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية، أي يشترط توازن الحسابات وذلك بالنسبة لكل عملية.
- **مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية**: فلكي يستطيع مستعملوا القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة فهم محتواها يجب أن تكون بياناتها مرضية، كافية، ذات معنى، وواضحة، بمعنى متبوعة بشروح والطرق المستعملة، أي أن تكون لها مصداقية، وأن تعطي لها الثقة التامة من طرف مستعمليها بمختلف أنواعهم.

أما مبدأ الموضوعية فيتضمن القواعد الواجب إتباعها للوصول إلى النتائج حتى يتمكن المحلل مقارنة ما أمكن نتائج المؤسسة بنتائج المؤسسات الأخرى، وحتى تكون المقارنة موضوعية وذات معنى في الزمن والمكان بين مختلف المؤسسات يجب توحيد المصطلحات والقوائم المالية مع مدى إمكانية توحيد طرق العمل، أي أن البيانات الظاهرة بالميزانية وحسابات النتائج بيانات دقيقة، ولها نفس المعنى في مختلف المؤسسات، وهو ما يضمنه التوحيد المحاسبي الذي يهدف إى توحيد المصطلحات، قائمة الحسابات، وآليات سيرها وطرق التقييم، ثم إعطاء نماذج للوثائق الشاملة، وذلك من أجل تسهيل العمل المحاسبي بالدرجة الأولى، مهمة مراجعة ومراقة الحسابات الداخلية والخارجية، تدقيق المحاسبة من طرف مصلحة الضرائب، وعملية التحليل المالي لأوضاع ونتائج المؤسسات.

وفي هذا الصدد يقترح المخطط المحاسبي قائمة الحسابات التي صنفت إلى ثمانية اصناف، مرقمة من واحد إلى ثمانية مع شرح لهذه الأصناف وبعض الحسابات، من خلال شرح حركات القيم وطرق التقييم ونماذج الوثائق الشاملة، والوثائق الملحقة بها، التي يجب أن تحضر في نهاية كل دورة، وترسل إلى الجهات المعنية، فالحسابات من واحد إلى خمسة هي حسابات الميزانية، والأصناف من المجموعة السادسة والسابعة هي حسابات التسيير، الصنف ثمانية هو حساب النتائج، ويفرع كل صنف بدوره حسب النظام العشري، حيث أن الصنف يتكون من رقم

واحد، الحساب الرئيسي من رقمين، الحساب الجزئي من ثلاثة أرقام، والحساب الفرعي من أربعة أرقام فما فوق، وهذا يتماشى وإستعمال الإعلام الآلي في معالجة البيانات المحاسبية.

ويعتبر المحاسبون المهتمون أن المخطط المحاسبي أصبح لا يساير محيط اليوم وإقتصاد السوق، مما أدى إلى إدخال إصلاحات عليه، إقتحت من طرف فرقة محدودة العدد وافق عليها المجلس الوطني للمحاسبة، خصت الشركات القابضة والحسابات المجمعة على الخصوص [1] .

المطلب الثالث: مراحل الدورة المحاسبية وأعمال آخر الدورة

1- مراحل الدورة المحاسبية:

تتم الدورة المحاسبية في ثلاث مراحل أساسية وهي التسجيل في دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، والثالثة تتمثل في إعداد ميزان المراجعة للحسابات كأداة للمراقبة.

ويعتبر دفتر اليومية الدفتر الإجباري الأول، تسجل فيه كل العمليات المحاسبية بحسب حدوثها يوما بيوم، بهدف المحافظة على البيانات على صورتها الأصلية، ويحتوي على رقم الحساب المدين وإسم كل منها مع إثبات التاريخ والمبالغ.

أما دفتر الأستاذ فترحل إليه العمليات المسجلة في دفتر اليومية، ليتم إعداد ميزان المراجعة الذي يعتبر وثيقة تجمع جميع الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ مرتبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، وتأخذ بالنسبة لكل حساب مجموع المبالغ المسجلة في الطرف المدين والدائن وإظهار الرصيد.

و للتأكد فإن مجموع ميزان المراجعة بالنسبة للمبالغ مساويا لمجموع اليومية ، و هناك ميزان المراجعة قبل الجرد التي تختم الدورة المحاسبية ، و ميزان المراجعة بعد الجرد أي بأخذ بعين الإعتبار لأعمال آخر الدورة المحاسبية ، الوحيد الذي يعتمد عليه لإعداد الميزانية الختامية .

و من أجل تصحيح الأخطاء هناك طريقتين يتبعهما المحاسبون لتصحيح الأخطاء المرتكبة ، سواء كانت أخطاء حسابية ، أخطاء الترحيل ، و أخطاء قلب الأرقام ، وذلك باستخدام طريقة القيد العكسي أو طريقة المتمم للصفر بحيث يجب إلغاء القيد الخاطئ أو لا ثم تسجيل القيد الصحيح ، و تعتبر طريقة المتمم للصفر هي

[1] **الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 91 بتاريخ 22 ديسمبر 1999.**

الأحسن لعدم تأثيرها على مبالغ الحسابات و ميزان المراجعة ، و أن قيد الإلغاء مبرر بنفس المستند ، مثلا مبلغ 7500 دج يتم إلغاءه بمبلغ – 10000 و+ 2500 أي 12500- ، ثم تسجيل القيد الصحيح في دفتر اليومية .

2- أعمال آخر الدورة:

تتمثل أعمال الجرد في البحث عن عمليات تعود إلى الدورة و لكنها لم تسجل بعد ، و أن هناك عمليات سجلت و لكنها لا تعود إلى الدورة ،كما أن هناك أخطاء قد ارتكبت أثناء تسجيل بعض العمليات ، لذلك و بهدف تسوية الوضعية يجب تسجيل لما يعود إلى الدورة و لم يسجل ، تسوية ما سجل و لا يعود إلى الدورة ، تصحيح الأخطاء المرتكبة ، ثم إعداد الوثائق الشاملة ، و تتضمن أعمال آخرا لدورة القيام بعملية جرد الاستثمارات ، المصاريف الإعدادية ، الإهتلاكات و التنازل عن الاستثمارات ،كما يتم تسوية كل من المخزونات ، الحقوق و دراسة المخصصات و حسابات التسيير ، ليتم إعداد ميزان المراجعة شامل لجميع الحسابات بالمبالغ و الأرصدة ، و أخيرا إعداد القيود الختامية و الوثائق الشاملة و القيود الافتتاحية بالنسبة للدورة الجديدة .

المبحث الثاني

الإختصاصات البنكية على مستوى أسس التنظيم

سنتناول ضمن هذا المبحث المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع ، أهم المبادئ الأساسية في المحاسبة البنكية ، ثم التنظيم المحاسبي و المراقبة الداخلية في البنوك .

المطلب الأول : مفاهيم أساسية

1-مفهوم المحاسبة البنكية :

تعتبر المحاسبة البنكية تقنية لجمع ، تسجيل و عرض العمليات اليومية ، في دفاتر، بغرض تفسير محتوى عناصر الميزانية ، و جدول النتائج ، من أجل تسهيل عملية فهمها ، لا سيما أعوان البنك و المستخدمين ، فمن خلال توضيحها في شكل رقمي تسمح بعمل صلة جيدة بين الأنشطة و المعطيات المحاسبية .[1]

[1] Jean-marie gelain, la comptabilité bancaire, Editio : la reveue banque, paris, 1992, p 13.

تعرف المحاسبة البنكية كذلك أنها : "نظام معلوماتي ، موجه إلى مستعملين مثل مصلحة الضرائب ، المحللين الماليين أو وكالات التصنيف ، التي تهتم بأداة المنشأة البنكية ، و الوصاية البنكية ، و الوصاية الرقابية تعتبر كذلك أحد المستخدمين الدائمين للمعلومات المحاسبية ، لأن الرقابة الممارسة على النظام البنكي يقودنا إلى التحليل بطريقة معقمة للمعطيات المرسلة من طرف البنك ، و كنتيجة فالبنوك نفسها لا تستطيع الاستغناء عن المحاسبة لأنها مصدر لتسجيل المعلومات و ضرورية في التسيير المالي للبنوك " . "المرجع"

1-مفهوم التدقيق :

يعرف بأنه : "مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل البنك ، تنشؤه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات و القيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية و الإحصائية ، و في التأكد من كفاية الإحتياطات المتخذة لحماية أصول و ممتلكات البنك ، و في قياس صلاحية الخطط و السياسات و جميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها و إقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها ".[1]

و في سنة 1989 قام معهد المدققين الداخليين الأمريكي بتعريف التدقيق الداخلي على النحو التالي :

"التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييمية مستقلة ، تؤسس داخل المنظمة ، و بهدف مساعدة موظفي البنك على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية ، و من أجل هذه الغاية يزودهم التدقيق الداخلي بالتحليلات ، التقييمات ، التوصيات ، المشورة و المعلومات الخاصة بالنشاطات التي يقوم بتدقيقها ".

و يتناول التدقيق الداخلي التحقق من وجود الأصول و وجود الحماية المناسبة لها ، لمنع الإختلاسات و الإهمال، كما يتناول فحص النظام المحاسبي و فعاليته .

1- مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك :

لقد عرفت لجنة طرق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، الرقابة الداخلية على أنها :

[1] Sylvie de coussergue, gesting de la banque 3eme Edition, donod. Paris, 2002, p68.

تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في البنك ، بهدف حماية أصوله و ضبط مراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها و مدى الإعتماد عليها وزيادة الأرباح ، و تشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة ". [1]

.و سنركزعلى الرقابة المحاسبية التي تشمل الخطة التنظيمية و جميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية و درجة الإعتماد عليها ، و يضم هذا النوع وسائل متعددة منها إتباع نظام القيد المزدوج و حسابات المراقبة ، وجود نظام مستندي سليم .

2- مفهوم معايير المحاسبة الدولية (IAS)

لقد استمرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، طوال مدة وجودها في توجيه المزيد من الإهتمام بصفة أساسية لتطوير التقاريرالمالية ، التي تتناسب و الأغراض العامة ، و يتم وضع المعايير من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية ، بعد مناقشتها مع مختلف الأطراف الفاعلة ، ومدى ملائمتها للتطبيق ، فمثلا في الدول الأوروبية يجرى استعمالها كإلزامية و كأقصى أجل نهاية 2005. [2]

و الهدف من ذلك هو ضمان الشفافية و الصدق في المعلومات المحاسبية و توحيدها في البنوك ،كما تهدف المعايير كذلك إلى ترقية الرقابة القانونية للحسابات ، من خلال تقوية العلاقات بين مختلف السلطات الرقابية منها المصالح الضريبية .

هذه المعايير تنصب بالأساس على بنود الميزانية ، جدول النتائج ،المعلومات الموضحة في الملحق ، و كذا عرض الوثائق المحاسبية ، ومن أجل السير بطريقة سليمة لابد من فهم و استعمال كل معيار على حدى بغرض تكييف نظام المعلومات المحاسبية

ففي سنة 2001 طبقت معايير المحاسبة الدولية في 275 مؤسسة مالية من مجموع 6700 مؤسسة مالية في أوروبا .

[1] Alain mikol, encyclopédie de comptabilité, de contrôle de restion et audit, Economica, paris, 2000,p740.
[2] PHILIPP DUREN , banque magazine, les normes comptables internationales bientôt opligatoires en Europe,n 621,janvier 2001,p46-47.

كما يوجد في الولايات المتحدة الامريكية **US.GAAP**[1] ،التي تهدف كذلك لوضع نظم موحدة في المؤسسات المالية .

المطلب الثاني : المبادئ الأساسية في المحاسبة البنكية

إن القاعدة القانونية للنظام البنكي هي الأساس في مباشرة الأنشطة المالية المختلفة ، على اعتبار أن البنك التجاري يقوم بأنشطة تجارية فهو خاضع للنظام التجاري ، و ذلك من خلال القيام بتجميع المدخرات و استثمارها ، و القيام بالخدمات المصرفية المختلفة ، و بصفة عامة فالبنك التجاري يتجر بالأموال كنشاط رئيسي حيث يتلقى الودائع من العملاء ليقوم بإقراضها سعيا لتحقيق الربح نتيجة الإختلاف بين معدل الإقراض و معدل الإقتراض ،و يمكن حصر أهم المبادئ المحاسبية فيما يلي :

1-مبدأ الصورة الصادقة :

فإنطلاقا من هذا المبدأ يتم إعداد و تقديم المعلومات المحاسبية لعدة جهات ، بحيث يشترط أن تكون صادقة و فعلية ، و ذات مقاربة جيدة بين الحقيقة الإقتصادية للأملاك و الوضعية المالية ، و يظهر هذا المبدأ أساسا في مجموع الوثائق المركبة ، بدءا بالميزانية التي تعد في تاريخ محدد ، و بهدف إظهار إجمالي لحقوق أي ما يمتلكه البنك التجاري ، و إجمالي الديون بمعنى الإلتزامات تجاه الغير ، ثم جدول الإلتزامات أو خارج الميزانية ، ووصولا إلى جدول حسابات النتائج بالإعتماد على المعلومات المتوفرة

ومما سبق ذكره فإن الوثائق المحاسبية المعدة ، تسمح بالفهم و المقارنة من خلال الحسابات و البنود المسجلة ، و تعتبر ذات أهمية لإعطاء الصورة الصادقة لما يمتلكه فعلا البنك من أصول و خصوم ، و النتائج المحققة ، فكل بند من بنود الميزانية أو جدول النتائج يستوجب الدلالة عند المقارنته بنفس البند للدورة المالية السابقة .

كما أن هناك مبادئ فرعية أخرى نذكر منها :

2- مبدأ التوافق بين الواقع الإقتصادي و الجانب القانوني :

يقصد من خلال هذا المبدأ ضرورة تناسب الظروف الإقتصادية التي يعمل فيها البنك مع القوانين المحاسبية بهدف إعطاء صورة أكثر صدق للحالة المالية .

[1] US,GAAP: لجنة المعايير المحاسبية الأمريكية: تقوم بوضع المعايير المتعلقة بالمحاسبة ، ومدى ملائمة المعيار للتطبيق.

3- مبدأ الحيطة و الحذر :

نظرا لأهمية هذا المبدأ في المحاسبة يتطلب الحذر و التقدير المعقول للأنشطة اليومية ، بهدف تجنب الأخطار في المستقبل ، وتحقيق نتائج مقبولة ، من خلال التحكم الجيد في المصاريف و الإيرادات ، فالإيراد لا يسجل ما لم يتحقق فعلا ، في حين أن المصروف يسجل لدى تحققه أو احتمال تحققه ، و هذا ما هو مطبق في المؤسسة الإقتصادية ، فعلى سبيل المثال : الاستثمار في الأوراق المالية يتطلب تكوين مخصص تدني سعر السوق عن القيمة الإسمية ، الأمر الذي يعكس مبدأ الحيطة و الحذر فعلا ، كما وفي جهة الخصوم و نظرا لإحتمال زيادتها يتطلب تشكيل مخصص نظرا لعدم دقة التقدير أو تحديد قيمة الإلتزام مستقبلا.

و عموما فإن مبدأ الحيطة و الحذر له أهمية في المحاسبة البنكية ، و بالأخص بالنسبة للتعامل بالأوراق المالية في البورصة ، كذلك من جهة نوعية و تفسير المعلومات المحاسبية .

يستخدم التحليل المالي في البحث و إظهار القيم الحقيقية للأصول ، بالاعتماد على أدوات كالنسب المالية مثلا و مقارنة النتائج مع تلك الخاصة بالبنوك المماثلة ليعرف موقعه من النشاط المصرفي ، و لتحديد مواطن القوة و الضعف ، الأمر الذي يساعد البنك التجاري في اتخاذ القرارات بما يخدم أهدافه و أغراضه الخاصة .

4-مبدأ استمرارية أو ثبات الطرق المحاسبية:

يدل هذا المبدأ على أن طرق التقييم المعتمدة ، كذلك عرض الحسابات لا يمكن تغييرها من درة مالية إلى أخرى ، و بالتالي لابد من استخدام طريقة محاسبية سليمة لإحكام الرقابة على العمليات المصرفية ، و لاتخرج الطرق المحاسبية المستخدمة في البنوك عن إحدى طريقتين هما:

الطريقة الفرنسية التي تعمد على اليوميات المساعدة ، أوالتحليلية بالإضافة إلى اليوميات العامة فمثلا قسم الحسابات الجارية يستخدم ثلاث يوميات من الدفاتر وهي دفاتر إحصائية مثل بطاقات العملاء، ودفاتر تحليلية مثل ملاحق الحسابات الجارية للعملاء، ودفاتر إجمالية هي دفاتر اليومية العامة، دفاترالميومية المساعدة الأصلية، ودفاتر الأستاد العام الذي ترحل إليه القيود الإجمالية من دفتر اليومية الأصلية .

أما الطريقة الإنجليزية فهي لا تختلف عن الطريقة الفرنسية إلا في أنها تعتمد على دفاتر اليومية المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعد والأستاذ العام، بالإضافة إلى المستندات الأصلية والكشوف والملخصات المعدة لهذا الهدف.

3-مبدأ إستقلالية الدورات المالية :

يقصد بهذا المبدأ أن كل دورة مالية تحمل بنفقاتها وتحصيل إيراداتها فقط ، لكي تظهر نتيجة الدورة سواء كانت ربح أو خسارة بصورة صادقة ، والبنك التجاري كبقية المؤسسات الإقتصادية له دورة محاسبية على مدى إثني عشر شهرا ، ويتم إعداد القوائم المالية وإرسالها إلى البنك المركزي والمصالح الضريبية .

6 – مبدأ المعلومات والأهمية النسبية:

يقصد بهذا المبدأ تزويد الملحق بالمعلومات و الشروحات لمختلف الأنشطة المصرفية ، فمثلا يقوم بنك تجاري بنشاط ما وتوجه إلى منح القروض للزبائن ، هنا يجب إعطاء معلومات مفصلة في هذا الاتجاه حول نوع العميل طريقة سداد القرض ، المدة ، الضمانات المقدمة و القروض المعدومة .

إن هذا المبدأ يفيد مراقب الحسابات من خلال التدقيق القانوني للحسابات وكشف الأخطاء ، هذا المبدأ يمكن تحديده كما بالنسبة لبعض المجاميع كنتيجة الدورة ، رأس المال حجم الودائع ، كما يمكن تحديده كيفيا من خلال الظروف الإقتصادية السائدة ، أهداف المساهمين ...

و عموما تعتبر هذه المبادئ الأساسية لنشاط أي بنك تجاري ، و ذلك إستجابة للقواعد القانونية المفروضة من طرف الجهة الوصية ، من أجل بلوغ الأهداف المرجوة .[1]

المطلب الثالث : التنظيم المحاسبي و المراقبة الداخلية :

إن التنظيم المحاسبي و المراقبة الداخلية في علاقة مستمرة ، فكلما كان التنظيم المحاسبي جيد أدى إلى سهولة عملية المراقبة الداخلية للعمليات ، لذلك أصبح هذين العنصرين ضروريين في البنوك ، من أجل تحسين الأداء و تؤدي عملية المراقبة الداخلية إلى تحقيق أهداف منها مطابقة العمليات للتشريعات القانونية ، مراعاة حدود الأخطار ، تحسين نوعية المعلومات المحاسبية و المالية .

[1] HENRI CALVERT , Méthodologie de l’analyse financiére des établissement de crédit,2emé Edition , Economica, paris, fevrier 2002, p39.

فعندما تكون العمليات مقيدة بالنصوص التشريعية تصبح أكثر تنفذ العمليات في إطار سياسة محددة من طرف أعضاء الإدارة ، وتتبع بعملية المراقبة الداخلية .

و كأي مؤسسة إقتصادية فالبنك التجاري يواجه أخطار عديدة مثلا : العملاء المشكوك فيهم ، تغيرات أسعار الفائدة ، أخطار الصرف و المعاملات الخارجية ، فمن خلال تدقيق و مراقبة العمليات يمكن تجنب مختلف الأخطار أو التقليل من حدتها في المستقبل .

أما فيما يتعلق بتحسين نوعية المعلومات المحاسبية و المالية ، فإنه يتم من خلال مقارنة الأنشطة ببعضها البعض واستخلاص أحسن معلومة محاسبية و مالية لتحقيق فعالية النظام المحاسبي البنكي ،كما أن الوصول إلى المعلومة المحاسبية أو المالية من خلال عملية التسجيل أو مسك السجلات و المعالجة المحاسبية أو من خلال الحفظ في الأرشيف للوثائق، و إمكانية المعاينة و الإستطلاع .[1]

وتنحصر أهمية التدقيق المالي و المراقبة الداخلية في البنوك التجارية في متابعة تنفيذ الخطط و السياسات المرسومة و تقييمها ، و ذلك عن طريق إكتشاف نقاط القوة أو الضعف في النظم أو الإجراءات المستعملة ، و ضرورة إحكام الرقابة على العمليات النقدية ،كذلك التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية و تحليلها من خلال القيام بالتدقيق المستمر مستنديا و حسابيا و ما شابه ، للتحقق من صحة البيانات و الأرقام و ملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها . و يتضح من هذا أن وضائف التدقيق أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية ، لأنها تدخل التحسينات و التعديلات اللازمة على الإجراءات الإدارية الرقابية ، لمسايرة التطورات الحديثة .[2]

أما دور المراقبة فيتمثل في حماية أصول البنك من الإختلاس و التلاعب مع الحفاظ على حقوق الغير ،كذلك التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات و القرارات الإدارية ، و بهدف التقليص من التكاليف لتحقيق أرباح إضافية .

و لكل من التدقيق المالي و المراقبة الداخلية في البنوك التجارية نفس الأهداف المتمثلة في : "المرجع "

1 . تدقيق القوائم أو التقارير المالية و نظم الرقابة المحاسبية .

2 . تقييم الكفاءة الإقتصادية و سهولة أداء العمليات المحاسبية .

[1] YVES.BERNHEIM , op.cit,p50.

[2] د/ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 1998 ص 130.

3 . التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات و القرارات الإدارية .

4 . التأكد من استخدام الموارد المالية بطريقة فعالة و إقتصادية .

5 . حماية أصول البنك من الإختلاس و التلاعب مع المحافظة على حقوق الغير .

6. مراجعة الفعالية في تحقيق الأهداف المسطرة بالمقارنة مع الأهداف المرسومة سابقا .

المبحث الثالث

تنظيم المحاسبة البنكية

إن بيئة الأعمال تضم عدة صناعات التي من بينها صناعة البنوك ، فمن المنطقي أن يكون لكل صناعة خصائصها المميزة ، و التي تجعلها عن مثيلاتها من حيث طبيعة المنتج أو الخدمة المقدمة للعميل أو من حيث أساليب و مراحل التشغيل ... إلخ

و بسبب وجود تلك الإختلافات فإنه يعتذر وجود نظام محاسبي وحيد يصلح لجميع المنشآت قاطبة ،فالنظام المحاسبي يهدف عموما إلى توفير مجموعة من المعلومات المالية اللازمة لإتخاذ القرار من قبل العديد من مستخدمي التقارير المحاسبية، فهو لا يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من إعتماده على مجموع مستندية و أخرى دفترية، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي للبنوك التجارية يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك المنشات، نظرا لوجود خصائص متميزة وفريدة لأنشطتها، وعملية الإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول : خصائص أنشطة البنوك و تأثيرها على النظام المحاسبي

هناك مجموعة من الخصائص تنفرد بها البنوك التجارية ، نتيجة إختلاف طبيعة عملياتها و أنشطتها المصرفية و غير المصرفية أحيانا ، عما دونها من عمليات وأنشطة منشآت الأعمال الأخرى ، مما يؤثر على طبيعة النظام المحاسبي المستخدم و هي :

1ـ يتمثل المنتج النهائي في البنوك التجارية في تقديم خدمة و ليست سلعة مادية ملموسة ، حيث تحقق البنوك دخلها من عمليات الإقتراض لفترات زمنية محددة نظير فائدة معلومة يتم تحصيلها دوريا بمرور فترات استحقاق معينة ، و هو ما يعطي للنقود قيمة بمرور الوقت ، و من هنا يطلق على هذا المفهوم مصطلح "القيمة الزمنية

للنقود" ، التي يتم التعبير عنها في صورة "الدخل من الفوائد" و هو بمثابة إيراد المبيعات بالنسبة لمنشآت الأعمال الأخرى ، من ناحية أخرى تقوم البنوك بدفع فوائد للمودعين نظير إيداع أموالهم لفترات زمنية محددة ، و هو ما يمكن أن نطلق عليه إصطلاح "التكلفة الزمنية للنقود "، التي تعبر عن "مصروف الفوائد" التي تقابل تكلفة المبيعات منشآت الأعمال الأخرى.

و يلاحظ أن الفرق بين "الدخل من الفوائد" و "المصروف من الفوائد" يطلق عليه "صافي الدخل من الفوائد" و هو ما يوازي مجمل الربح في منشآت الأعمال الأخرى .

2 . تحتكر البنوك التجارية تقديم خدمات مصرفية لا يمكن لسواها من منشآت الأعمال الأخرى تقديمها مثل خدمات قبول الإيداعات ، و منح الإئتمان و تحويل أموال لبنوك أخرى ، و إستلام الأموال من بنوك أخرى ، والسحب من الودائع و غيرها ، و لا شك أن تميز تلك العمليات يضفي عليها نوع من المعالجة المحاسبية التي تختص بها البنوك عن بقية منشآت الأعمال الأخرى .

يضاف إلى ذلك أن طبيعة تلك العمليات تقتضي بالضرورة استخدام المستندات لترحيل العمليات بمجرد حدوثها مباشرة إلى الحسابات الخاصة بها بدفاتر الأستاذ ، و هو ما يتم في معظم الأحيان آليا ، أي باستخدام نظام الحاسب الآلي للمعلومات ، فعلى سبيل المثال يجب إثبات الشيكات التي يسحبها العميل من حسابه الجاري بالبنك ، عند صرف قيمة الشيك ، ثم إثبات جملة المبالغ المسحوبة بالحساب العام للحسابات الجارية للعلماء بدفتر الأستاذ العام بعد ذلك ، و كذلك الحال بالنسبة للمبالغ التي يدعوها العميل بحسابه الجاري لدى البنك .

من ناحية أخرى ، تقتضي طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك ضرورة استخراج أرصدة بعض الحسابات بصورة فورية بمجرد إتمام العملية ذاتها ، كما هو الحال بالنسبة للحسابات الجارية ، و كذا استخراج أرصدة جميع حسابات البنك وعمل موازين مراجعة يوميا .

3 . تعتبر البنوك بمثابة وسطاء ماليين بين مجموع المدخرين أو بائعي الأموال ، و بين راغبي الأموال أو مشتري الأموال و بتوفير هذه الخدمة لكل من البائعين و المشترين داخل السوق ، تؤدي البنوك بذلك خدمة جيدة للمجتمع في مجموعة تتمثل في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي ، و ذلك من خلال تجميع المدخرات و منح الإئتمان ، ويلقى الدور الإقتصادي الذي تلعبه البنوك في المجتمع عبئا على كاهل النظام المحاسبي يتمثل في توفير الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لمتخذي القرار على المستويين الجزئي و الكلي .

4 . توجد تدفقات نقدية مستمرة من و إلى البنوك ، و بطبيعة الحال تنتج من جراء التعاملات اليومية بالنقود سواء في صورة إيداعات أو مسحوبات، إلا أن المقصود بالنقدية يختلف لدى البنوك منها لدى المنشآت الأخرى ، فبالنسبة للبنوك يقصد بالنقدية العملة النقدية أو النقود بالخزينة ، أما الشيكات و المفردات الأخرى التي تقبلها المنشآت الأخرى باعتبارها نقدية فإنها لا تعتبر كذلك بالنسبة للبنك ، و لكنه يقبلها للتحصيل دون أن يتحمل أي مسؤولية سوى ما يلتزم به من حيث أداء واجباته العادية .

و لبيان تأثير ذلك على النظام المحاسبي يمكن استعراض المعالجة المحاسبية للمتحصلات النقدية لأحد البنود في منشأة أعمال غير بنكية ، وفي بنك تجاري :

❖ **المتحصلات النقدية في مؤسسة أعمال غير بنكية : –**

بفرض أن مؤسسة A قامت بتحصيل مبلغ 1500 دج قيمة ورقة قبض مستحقة على مؤسسة X ، وقد تمت عملية التحصيل بشيك ، يكون التسجيل في اليومية بوضع حساب البنك في الجانب المدين ووضع حساب أوراق القبض في الجانب الدائن بدفاتر المؤسسةA .

❖ **أما المتحصلات النقدية في إحدى البنوك التجارية :**

بفرض أن البنك S قام بتحصيل مبلغ 1500 دج قيمة ورقة قبض مسحوبة على مؤسسة X .

يلاحظ في هذه الحالة أن الطرف الدائن من القيد سيظل كما هو ، في حين أن الطرف المدين يتوقف إثباته على طريقة سداد مؤسسة X للمبلغ ، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي :

- إذا تم السداد نقدا يكون الطرف المدين من القيد هو نقدية بالخزينة .
- –إذا تم السداد بشيك على الحساب الجاري لمؤسسة يكون الطرف المدين هو الحساب الجاري الدائن لمؤسسة X .
- –إذا تم السداد خصما من وديعة تحت الطلب لمؤسسة X ، يكون الطرف المدين هو الودائع تحت الطلب لمؤسسة X .

5– غياب المنتج المادي القابل للتخزين في مجال نشاط البنوك ، حيث أن البنوك تتعامل فقط بالنقود، هذه الأخيرة لا يمكن تخزينها على أمل بيعها مستقبلا ، يترتب عليه تلاقي كم من المشكلات المتعلقة بإدارة المخزون ،

إلا أنه يخلق في الوقت نفسه مشكلات أخرى عديدة خاصة بكيفية إدارة الأصول و الخصوم (ALM) " [1]، فالمطلوب من البنك أن يستثمر موارده بطريقة فعالة ، لتوفير عوائد تتجاوز التكاليف المنفقة في الوقت نفسه ، يتعين الإحتفاظ بمستوى من السيولة يكفي للوفاء بإحتياجات مسحوبات العملاء ، و من هنا يقع على كاهل النظام المحاسبي مسؤولية توفير بيانات تساعد الإدارة في تحديد مستوى و هيكل و تشكيلة الأصول و الإلتزامات ، و يمكن تحقيق ذلك من خلال تسجيل العمليات المحاسبية ، ثم تلخيص العمليات طبقا لتصنيف العملاء أو الخدمات المؤدات ...

من ناحية ثانية تثير قضية غياب المنتج المادي القابل للتخزين في مجال نشاط البنوك مشكلة أخرى هي تزايد الحاجة إلى دعم نظم الرقابة الداخلية في ظل التنوع الكبير للخدمات المصرفية و غير المصرفية المقدمة ، و هو عبء يلقى أيضا على كاهل النظام المحاسبي من ناحية ثالثة ، فإن اقتصار منتجات البنك على مجرد خدمات غير ملموسة ، يجعل من الضروري على النظام المحاسبي المطبق أن يرتكز على تصميم دقيق للدورات المستندية كافة الخدمات المقدمة بشكل يسمح بإخضاعها للرقابة و المتابعة المستمرة ، و هو ما يوصل في النهاية إلى التسيير الجيد لعناصر الأصول و الخصوم و الرقابة الفعالة على العمليات ثم قياسها و الإفصاح عنها بشكل مناسب .

ومن هنا يجب النظام المحاسبي أن يوفر قاعدة بيانات كافية لإدارة البنك تسمح لها بإتخاذ قرارت رشيدة في مجالات تسعير المنتجات طبقا لتكلفتا و طبقا لعوامل العرض و الطلب في السوق التنافسي ، و ذلك بالشكل الذي يمكنها من الحصول على ميزات تنافسية ، و على الحفاظ على تلك الميزات بما يدعم أواصر النجاح و الاستمرار للبنك ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك التطورات الحديثة التي لحقت بنشاط البنوك في العالم خلال السنوات الأخيرة و التي تمخضت عن تغيرات أساسية غير محدودة في الهياكل التنظيمية للبنوك ،مما استدعي الأمر إلى الإستعانة بنظم المعلومات الإلكترونية و و شيكات الحاسب الآلي .

المطلب الثاني : الوثائق المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية

1-المجموعة المستندبة في البنوك التجارية :

تتعدد المستندات المتداولة في البنوك التجارية ، و التي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة و التي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات و يوجد نوعين من المستندات :

[1] ALM : ASSETS LIABELITY MANAGEMENT
تنشأ داخل البنك تشرف على إدارة أصول وخصوم البنك والمخاطر المرتبطة بالميزانية.

ـ المستندات الداخلية : وهي تلك المستندات التي يتم إعدادها داخل البنك ومن أمثلتها إشعارات الخصم و الإضافة ، و إيصالات الإيداع وأوامر دفع نقدية ، إخطارات الموافقة على فتح إعتمادات مستندية ، كشوف الحركة اليومية لحسابات العملاء وموازين المراجعة اليومية .

المستندات الخارجية : و هي تلك التي يتم إعدادها خارج البنك ومن أمثلتها الشيكات ، التقارير المالية الموضحة للمراكز المالية للعملاء المقترضين ، طلب فتح إئتمان ، طلب فتح إعتماد مستندي و تراخيص الإستراد .

2- المجموعة الدفترية في البنوك التجارية :

نظرا لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها ، لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عملية القيد والمحاسبة عن أنشطة البنوك التجارية ، و طبقا لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر و السجلات تشمل مجموعة من السجلات أواليوميات المساعدة ، دفتر اليومية العامة ، و أخيرا الميزانية العامة وخارج الميزانية ."[1]"

ويسير النظام المحاسبي في هذه الحالة على أساس التسجيل في دفاتر اليوميات المساعدة من واقع المستندات المتوافرة ، على أن يتم الترحيل إجمالا لكل دفتر إلى سجل اليومية العامة أو المركزية ، و ذلك بعمل قيود إجمالية يتم الترحيل منها إلى الميزانية العامة او الشاملة ، وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة ، و لأغراض الرقابة و ضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام أو الميزانية و الحسابات التفصيلية بدفاتر أستاذ المساعدة .

ويعتمد تطبيق هذه الطريقة في البنوك التجارية على الأسس التالية :

1-أن يتناسب عدد اليوميات المساعدة و أحجمها مع حجم النشاط ، فقد يكون هناك يومية مساعدة للخزية، وأخرى للسلف والقروض،وثالثة للكمبيالات المخصومة ،ورابعة لحسابات الودائع على اختلاف أنواعها ،و بصفة عامة يجب أن يتم التسجيل في تلك اليوميات طبقا للتسلسل الزمني و التاريخي لحدوث العمليات .

2-يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة السابقة إلى مجموعة دفاتر الأستاذ المساعدة بحيث تظهر حسابات العملاء كل على حدى ، سواء كان هؤلاء العملاء مودعين أو مقترضين .

[1] د/ أحمد صلاح عطية ، محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية، دار الجامعة ، القاهرة ، 2003، ص 48.

3-يتم نقل مجاميع اليوميات المساعدة كل على حدى إلى الميزانية علاوة على ذلك يتم فيها قيد أي عمليات غير متكررة و لم يسبق قيدها في اليوميات المساعدة .

4-يتم الترحيل من دفتر اليومية العامة أو المركزية إلى دفتر الأستاذ العام أو الميزانية ، ثم تعد مطابقة التوازن الجزئي بين مجموع رصيد كل حساب في دفتر الأستاذ العام ، و ما يقابله من مجموع حسابات الأستاذ المساعد، ويعد ذلك دليلا مبدئيا على سلامة العمليات المحاسبية .

5-يتم إعداد موازين المراجعة ، وكذا الحسابات الختامية من واقع دفتر الأستاذ العام أوالميزانية.

بالإضافة إلى البنوك التجرية على الدليل المحاسبي ، لتصنيف كافة حسابات البنك إلى مجموعات و مرتبة بشكل يمكن القارئ من التعرف بسهولة على المجموعة التي ينتمي إليها أي حساب بجانب إمكانية معرفة طبيعة ونوع أرصدة الحسابات سواء كانت مدينة أو دائنة .

المطلب الثالث :الإفصاح في البنوك التجارية

تختلف أنشطة البنوك كثيرا عن أنشطة المنشآت التجارية الأخرى ، و يكون للسيولة و القدرة على الدفع أهمية كبرى ،لهذا فإن وضع التقارير المالية عنها سوف يكون ذو طبيعة خاصة ، و وفقا لهذه الطبيعة الخاصة فإنه ضروري وضع بعض متطلبات الإفصاح الخاصة بالبنوك و التي قد تبدو للبعض أنها غير معتادة ، كما أن البعض الآخر قد ينظر إليها على أنها مغالاة لا ضرورة منها ، و مع ذلك فإن هذه الإفصاحات قد أصبحت ملزمة للبنوك مع الأخذ في الحسبان السمات الخاصة بعمليات البنوك و الدور الذي تلعبه في الحفاظ على الثقة العامة في النظام المالي ، كما أن هناك متطلبات معينة للإفصاح ترتبط بالبنود خارج الميزانية .

وعموما هناك لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي سبق الإشارة إليها ،فقد خصصت معيار الإفصاح في القوائم المالية للبنوك ، تم تبعته معايير أخرى .

إن خلفية هذا المعيار هو أن مستخدموا القوائم المالية للبنك يحتاجون إلى معلومات مناسبة مناسبة يمكن الإعماد عليها فضلا عن قابليتها للمقارنة و ذلك لكي تساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي ،كما أنها تكون مفيدة لهم عند إتخاذ القرارات الإقتصادية ، كما أنهم يحتاجون إلى معلومات تساعدهم على تفهم السمات الخاصة بالعمليات التي يزاولها البنك بصورة أفضل .

و بناء على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الإفصاحات بالقوائم المالية للبنك شاملة إلى درجة كافية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، فإهتمام مستخدمي القوائم المالية يدور حول ما يتمتع به البنك من درجة السيولة و القدرة على الوفاء بالديون في آجالها ، فالسيولة إذا تشير إلى وجود أموال كافية لمواجهة طلبات السحب من المودعين ، و كذا مواجهة الإرتباطات الأخرى عند استحقاقها ، كما تشير القدرة على الوفاء بالديون إلى درجة زيادة الأصول عن الإلتزامات .

ولكي يستطيع مستخدمي القوائم المالية فهم أسس إعدادها بشكل أفضل ، فإن إحدى المعايير بنص على الإفصاح على السياسات المحاسبية الآتية :

الفصل الأول:

- ❖ السياسة المحاسبية المتبعة للاعتراف بالأنواع الرئيسية للدخل ، كأن يتم الاعتراف الفائدة والمصروفات التزامات، و القروض على أساس زمني مع الأخذ في الاعتبار كل الدخول و المصاريف الأخرى فيتم الاعتراف بهاو عند تحقيقها .
- ❖ السياسة المحاسبية المرتبطة بتقييم الاستثمارات والأوراق المالية والتجارية، فيتم تقييم الاستثمارات طويلة الأجل بالتكلفة مع تكوين مخصص بأي انخفاض دائم في القيمة، أما الاس بغرض المتاجرة فهي تقدر بتكلفة السوق.
- ❖ السياسة المحاسبية التي تبين فروق بين المعاملات و الأحداث التي ينتج عنها الاعتراف بالأصول و الخصوم داخل الميزانية وتلك البنوك التي تؤدي إلى التزامات محتملة بما في ذلك البنود خارج الميزانية ، فالإفصاح عن القروض والسلفيات المقدمة للعملاء ، والتي لم تستخدم حتى نهاية العام فيتم الإفصاح عنها على أنها التزامات .
- ❖ السياسة المحاسبية التي توضح أسس تحديد مخصص الخسائر المحتملة على القروض و السلفيات المقدمة للعملاء، و كذلك الديون المعدومة من خلال شطب القروض و السلفيات التي لا يمكن استردادها .

❖ السياسة المحاسبية التي توضح أسس تحديد و تجنب بعض المبالغ التي توجه للمخاطر المصرفية العامة و المعالجة المحاسبية التي تتم تجاهه ، فالمهيآت الرقابية قد تسمح بتجنب مبالغ معينة لمواجهة المخاطر المصرفية العامة .[1]

1-إعداد و تقديم القوائم المالية للبنك :

لكي تكون القوائم المالية واضحة و مفهومة يجب الإفصاح عن كل المعلومات الهامة ، و تدعيم البنود التي تحتوي عليها القوائم المالية بمعلومات إضافية إذا تطلب الأمر ذلك حتى يتضح معناها . لقد قام المعيار المحاسبي الدولي بوضع القواعد الأساسية لإعداد و تقديم القوائم المالية للبنوك بحيث يجب تقديم قائمة الدخل الخاصة بالبنك بطريقة تقوم بتبويب الدخول و المصروفات ، إن الإفصاح المميز للأنواع الرئيسية للدخول و المصروفات كما سبق بيانه ضروري حتى يمكن لمستخدمي القوائم المالية للبنوك أن يقوموا بتقييم أداء البنك .

الفصل الأول:

ولتدعيم شفافية القوائم المالية فإن المعيار يمنع المقاصة بين بنود الإيرادات و المصروفات فيما عدا البنود المرتبطة بالاحتياطات .

كذلك من الأفضل أن تقوم الإدارة بتقديم إيضاحات عن متوسط معدلات الفائدة على الأصول التي تدر إيرادات و متوسط الفائدة على الالتزامات التي تدفع كمصاريف خلال الفترة .

كما يجب ان يتم تبويب الأصول و الخصوم في ميزانية البنك وفقا لطبيعتها و ترتيبها حسب درجة سيولتها، و حسب تواريخ استحقاقها، كما لا يسمح بإجراء مقاصة بين الأصول و الخصوم أو العكس إلا إذا كان هناك نص قانوني يسمح بإجراء هذه المقاصة .

2- متطلبات الإفصاح في البنوك التجارية :

إن متطلبات الإفصاح في البنوك التجارية تضم عنصرين مهمين هما :

2-1- الارتباطات و الالتزامات المحتملة بما في ذلك البنود خارج الميزانية:

[1] د/ طارق عبد العالي حماد ، موسوعة معايير المحاسبة، ج01 عرض القوائم المالية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 458.

تمثل هذه التعهدات و الالتزامات مواقف أو الظروف تتوقف نتيجتها النهائية على أحداث مستقبلية قد تحدث أو لا تحدث ، فالمعيار الدولي يلزم البنوك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة و الأحداث الطارئة ، وأن عملية الإفصاح تشمل طبيعة ومقدار الارتباطات والالتزامات المحتملة الناتجة من بنود خارج الميزانية ، والتي تشمل خطابات الضمان ، والاعتمادات تحت الطلب ، المرتبطة بمعاملات معينة ، الإعتمادات المستندية التي يتم بموجبها استخدام السلع المعينة كضمان للإعتماد .

ويكون من الأهمية لمستخدمي القوائم المالية للبنك أن يطلعوا على الالتزامات النهائية أي غير قابلة للإلغاء لأنه قد يكون لها تأثير مستقبلي على السيولة و القدرة على الوفاء بالإلتزامات .

وهكذا فإن البنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية والتعهدات ، وما يشبه ذلك تشكل جزاءا من أعمال البنك ، لذالك يجب الإفصاح عنها .

2.2- تواريخ استحقاق الأصول و الخصوم:

تعد تواريخ إستحقاق الأصول والخصوم من أهم النقاط التي يجب الإفصاح عنها ، على إعتبار أنها تعطي نظرة شاملة عن حالة السيولة للبنك، فلو أن الأصول تتجاوز الإلتزامات فإن هذا سوف يؤدي إلى نقص في السيولة، وعلى البنك التجاري البحث عن مصدر آخر لتغطية العجز في السيولة، والعكس في حالة ما إذا تجاوزت الالتزامات قيمة الأصول فإنه يعبر عن وجود السيولة لدى البنك التجاري.

إن تواريخ الاستحقاق التي تطبق على الأصول و الالتزامات تختلف من بنك إلى آخر ، فمثلا الفترات التي تستخدم في الواقع العملي وهي حتى شهر واحد ، من شهر إلى ثلاثة أشهر ، من ثلاثة شهور إلى سنة ، من سنة إلى خمس سنوات ، ومن خمس سنوات فأكثر ، و يجب أن تكون فترات الاستحقاق التي يتبعها البنك هي نفسها التي تطبق على كلا من الأصول و الخصوم ، من أجل إظهار موقف السيولة بصورة واضحة ، فالأصول الثابتة مثلا ليس لها تاريخ استحقاق لذلك فهي لأكثر من خمس سنوات .

بعد معرفة الدور الحيوي للمحاسبة البنكية في التسيير المالي للبنوك و المتمثل في المتابعة اليومية من تسجيل ، نقل ، ترصيد للمعطيات والعمليات المختلفة ، إعداد الحسابات الدورية و الختامية في دفاتر و بتنظيم خاص ، على اعتبار أن البنك التجاري كمؤسسة مالية يتعامل أو يتاجر بأموال الغير ، ليحقق أرباحه أو إيرادته ، كما تفيدنا كذلك المحاسبة البنكية في تسهيل عملية مراقبة العمليات المنفذة يوميا و إمكانية تدقيق و مقارنة العمليات

بفترة سابقة و هذا طبعا بغرض تخطي أو تجاوز أخطاء ممكن أن ترتكب من قبل موظفي مصلحة المحاسبة ، سواء كانت متعمدة أو سهوا ، كما أن دقة المعلومات المحاسبية المقدمة تساعد مستخدمي القوائم و الوثائق المالية ، كالإدارة من اتخاذ القرارات المالية و الاستثمارية المناسبة ، و بالنسبة لمصلحة الضرائب من التدقيق في الأرباح السنوية و تقديمها ، كذلك بالنسبة للجهة المنظمة تستطيع مراقبة مدى التزام البنك التجاري لتنفيذ العمليات المختلفة .

الفصل الثاني

التدقيق والرقابة في البنوك التجارية

المبحث الأول: مدخل في التدقيق والرقابة في البنوك التجارية

المبحث الثاني: الرقابة على المخاطر المصرفية في البنوك التجارية

الفصل الثاني

التدقيق والرقابة في البنوك التجارية

إن وظيفة التدقيق والرقابة في البنوك التجارية تلعب دورا في الحفاظ على أملاك البنك وحقوق الدائنين من مساهمين ومودعين والجهات المقرضة، والعمل على توظيف وإستثمار الموارد بطريقة جيدة، وتجنبا للمخاطر المصرفية المختلفة، والمثال العملي نلاحظه في الفضائح المتتالية التي تشهدها البنوك الجزائرية، أولها إفلاس البنوك وهي بنك الخليفة، البنك الصناعي والتجاري الجزائري، يونيون بنك، البنك الدولي الجزائري، ليتقلص عدد البنوك الخاصة إلى بنكين وهما أركو ومونا بنك، وجملة الإختلاسات للأموال العمومية في عدة وكلات[1].

لذلك سنتناول في هذا الفصل مدخل إلى التدقيق والرقابة في البنوك التجارية، والذي بدوره يشمل لمحة تاريخية عن التدقيق والرقابة، أهم الفروض ومستويات الرقابة الداخلية، أنواع التدقيق من حيث الطبيعة والجهة المشرفة عليه، وعلاقة نظام المعلومات المحاسبي بالمراقبة الداخلية، لننتقل إلى معوقات لأداء المصرفي والقوانين الرقابية، والذي يضم أهم الأخطاء والغش والمخالفات المصرفية، الرقابة الخارجية من طرف البنك المركزي، مضمون النظام 02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك التجارية، والطرق المتداولة في فحص وتقييم الرقابة الداخلية، وسنتعرض إلى الرقابة على المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، والتي خصصت لها المادة الثانية من النظام 02-03 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك التجارية، من خلال التطرق إلى مفهوم وأنواع المخاطر المصرفية، ثم عملية الرقابة على المخاطرة الإئتمانية، الرقابة على المخاطرة السوقية، وأخيرا الرقابة على المخاطرة التشغيلية، بعد ذلك إعطاء نظرة وصفية عن إحدى وكلات البنك الخارجي الجزائري من خلال التعريف بالوكالة ثم عملية الرقابة الداخلية للمخاطر المصرفية بالإعتماد على أسلوب الإستبيان لإستقاء المعلومات الضرورية.

[1] جريدة الخبر الجزائرية، اللجنة المصرفية تسحب الإعتماد من الشركة الجزائرية للبنك، العدد 4589، 2005/12/28.

المبحث الأول

مدخل في التدقيق والرقابة في البنوك التجارية

لقد نشأت مهنة التدقيق نتيجة حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمدها في إتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع المهني، لهذا سنحاول تقديم لمحة تاريخية عن التدقيق والرقابة، ثم أهم الفروض ومستويات الرقابة الداخلية، ثم أنواع التدقيق من حيث الطبيعة ومن حيث الجهة التي تقوم به، ثم معرفة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التدقيق والرقابة:

في الواقع تواجه البنوك تطور وتعدد أصنافها، الأمر الذي أملى على بعضها فصل الملكية على التسيير من جهة، ومن جهة أخرى أعطى صلاحيات التصرف على مستويات مختلفة، من حيث رس المال والمساهمة في الإدارة، لذا وبغية الحفاظ على أموال الملاك من أشكال السرقة والتلاعب والإسراف، والوقوف على صحة السجلات والمستندات المحاسبية ومصداقية المعلومات المقدمة وجب تبني عملية التدقيق والرقابة، وتستمد مهنة التدقيق نشأت من حاجة الإنسان من التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، ففي البداية كان المدقق يستمع إلى القيود المحاسبية المثبتة بالدفاتير والسجلات للوقوف على مدى صحتها.

فالمتتبع لعملية التدقيق والرقابة يدرك أنها جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها، بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء وأصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والإحتفاظ [1]، إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين إستخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر، والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء.

وهكذا نجد أن كلمة "AUDIT" مشتقة من الكلمة اللاتينية "AUDIRE" ومعناها يستمع، ثم إتسع نطاق التدقيق فشمل عدة مجالات، إقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج، فقد أدت سهولة إستعمال النظام إلى إنتشار تطبيقه ذلك الإنتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة والتدقيق.

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، مطبعة الإتحاد ، عمان ، 1980، ص 5.

إن التطورات المتلاحقة للتدقيق والرقابة كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة، ومن جهة والتغيرات المستمرة التي تعرفها الممارسة البنكية على وجه الخصوص، فأول إهتمام بعملية التدقيق [1]، كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه المهنة، من الجانب النظري، بغية جعلها تتماشى والمراجعة يعود للفترة 1940و1970 في البنوك ولدى المساهمين من طرف شخص مهني في التدقيق والمحاسبة بهدف الشهادة على صدق وسلامة إنتظام القوائم المالية التاريخية، والمدقق له الحق في طلب الإيضاحات والمعلومات اليت يراها ضرورية، وحق الإطلاع على السجلات الهامة، مقابل تقديم تقرير للمساهمين، يبين فيه مدى حصوله على المعلومات والبيانات التي طلبها، ورأيه في مدى مطابقة الميزانية للقانون التنظيمي البنكي، ومدى تصويرها للوضع المالي الحقيقي الخاص بالبنك، وتدقيق الحسابات يشمل فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالبنك، فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك، في نهاية فترة زمنية معينة معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.

وحيث أن الحسابات الختامية تلخص الأحداث الإقتصادية ونتائج أعمال البنك عن فترة زمنية معينةفإن عملية التدقيق تشمل الفحص EXAMINATION ، التحقيق VZRIFCATION والتقرير REPORTING، فعملية الفحص هي التأكد من صحة وسلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط، أما التحقيق فمعناه إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لنتيجة الأعمال عن فترة معينة، وكدلالة عن وضعه المالي في نهاية الفترة، أما التقرير فيعبر عن بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى المهتمين داخل البنك وخارجه، وهو ختام عملية التدقيق حيث يبين فيه المدقق رأيه، في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها للمركز المالي وبيان عمليتها بصورة سليمة وعادلة.

وبما أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تتواجد بالقوائم المالية الختامية للبنك، فأي خلل في النظام المولد لها يؤدي حتما إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة أوتوماتيكية، لذلك فالمراجعة بإمكانها إكتشاف الخلل من خلال تقويم نظام المعلومات المحاسبي والمحافظة على إستمراريتها، في ظل التقيد بمعايير التدقيق المتفق عليها، ليسمح هذا الأخير بتوليد معلومات تكون ممثلة للوضعية المالية الحقيقية للبنك.

[1] - LIONNEL.C.GERARD.V , AUDITET CONTROLE INTERNE, 4EME EDITION, DALLOZ, PARIS, 1992, P17.

وللإشارة فإن كلا من الفحص والتحقيق عمليتان مرتبطتان، ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأيه وبلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم للأطراف المهتمة .

المطلب الثاني: فروض التدقيق والرقابة ومستويات الرقابة الداخلية

1_ فروض التدقيق والرقابة:

يقوم التدقيق والرقابة على جملة من الفروض يتخذ منها إطار نظري يمكن الرجوع إليه في عمليات التدقيق، لذلك فتتلخص أهم الفروض التجريبية لها في الآتي [1]:

1.1- قابلية البيانات للفحص:

تتمحور عملية التدقيق على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على النظام المولد لها، يبرز هذا الفرض من المعيير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، هذه المعايير تتمثل في مدى ملائمة المعلومات، القابلية للفحص، عد التحيز في التسجيل وقابلية القياس الكمي.

2.1- خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم من أية أخطاء:

يثير هذا الفرض مسؤولية المدقق عن إكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة، وعدم مسؤوليته عن إكتشاف الأخطاء والتلاعبات.

3.1- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية داخل البنك يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء، وإن لم نقل حذغها نهائيا، ويشمل نظام الرقابة الداخلية مستويات المسؤولية والتنظيم الهيكلي، تطبيق القواعد التنظيمية، والإلتزام بالقواعد المحاسبيةالمعمول بها في القطاع المصرفي.

[1] الصبان محمد سمير ، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 30.

4.1- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:

يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، إذ يعتبر الإلزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على مصداقية القوائم المالية الختامية، وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط البنك إلى المركز المالي والحقيقي لها.

2- مستويات الرقابة الداخلية في البنك التجاري:

يتم تنظيم الرقابة في البنك التجاري من خلال ثلاث مستويات متمايزة، وذلك بعد ضمان الثقة في المعاملات والتحكم في المخاطر، والقوانين البنكية تفرض تنظيم إداري دقيق وصارم.

يحتوي كل مستوى للرقابة على موضوع معين، وتتمثل هذه المستويات الثلاثة في:

المكتب الخلفي: ويبرز الرقابة في المستوى الأول BACK-OFFICE

المكتب المتوسط: MIDDLE-OFFICE

يبرز الرقابة في المستوى الثاني.

مكتب رقابة الرقابة: CONTROLE DES CONTROLE

يبرز الرقابة في المستوى الثالث:

وسنتطرق إلى مهمة ودور كل مكتب للرقابة الداخلية في البنك التجاري بدءا بـ:

1.2- المكتب الخلفي:

إن دور هذه المصلحة هو السهر على مهمة تسجيل العمليات المنفذة مع المتعاملين الإقتصاديين، وهنا يستلزم التأكد من إحترام الحدود الموضوعية من طرف الإدارة لمنح قرض معين لكل عميل، وغير ذلك من القواعد التنظيمية، بحي أن هذه المراجعة تقوم على أساس تقييم معين، دقيق وشامل لكل متعامل.

في بعض الأحيان من الصعب معرفة وتحديد وضعية المتعاملين الحقيقية، ومن أجل تسجيل عملية سابقة يجب جمع كل العناصر الضرورية لها، في حين من أجل تسيير المخاطر الناجمة عن المتعاملين من الضروري معرفة وضعيتهم

الحقيقية من خلال الدراسة الكمية والنوعية، ولتحقيق ذلك لابد من توفير فعال ووسائل تقنية ذات كفاءة عالية، وكنتيجة فإن المراقبين سوف يضمنون تحويل النظام الرقابي إلى المكتب الخلفي من أجل تسيير كل العمليات الموجهة من خلال المصالح التشغيلية، وبصفة أكثر شمولية يجب مراجعة كل العمليات المنفذة.

فالترتيبات الرقابية لا تكون فعالة إلا إذا كان المكتب الخلفي مستقل عن المصالح التشغيلية الأخرى.

وعليه فإن وظيفة المكتب الخلفي تفرض خطة محاسبية، وتظهر في جانب تعقيد محاسبة العمليات[1].

لنخلص إلى أن الرقابة في المستوى اول التي سميت بالمكتب الخلفي أنشأت بغرض:

التسجيل المحاسبي للعمليات، والقيام بالرقابة على العمليات المنفذة في السوق.

2.2- المكتب المتوسط:

يلعب هذا المكتب دور الوسيط في الرقابة على العمليات المنفذة في السوق، من خلال إنتاج المعلومات الموجهة للإدارة العامة، وضمن هذا المستوى كرس في الأساس من أجل إعطاء إستراتيجية معينة لتسيير الأنشطة المختلفة.

ويعتبر المكتب المتوسط عنصر هام في الرقابة لأنها تزود البنك بالأمان (الثقة)، وبالفعل فإن عملية التحصيل اليومي للنتائج، ومتابعة المخاطر تسمح بالتعرف وبسرعة وفعالية إحتمالية الوقوع في حالة الخسارة في نشاط معين، وعموما هذه المعلومات تنتج من خلال رفع التقارير والقوائم التي تشمل المعطيات الأساسية، ومتابعة المخاطر، ويسمح رفع التقارير والقوائم في التسلسل الإداري ولدى المراقبين تحديد وبدقة وفي الوقت المناسب الحالة المالية للبنك، وتسمح كذلك بالحرس على إكتشاف الإنحرافات وتصحيح الأخطاء، فالرقابة في هذا المستوى تصحح محتوى والتغير في نشر التقارير الأساسية، هذه الأخيرة تعتبر وسيلة للمساعدة على إتخاذ القرار من طرف المسؤولين.

إن كلا من المكتب الخلفي والمكتب المتوسط يحتفظ بنوع من الإستقلالية في المهام، ورغم وجود تكامل بين هاتين الوظيفتين .

لهذا يوضع المكتب المتوسط لتشكيل التقارير إنطلاقا من المعطيات المقدمة من المكتب الخلفي.

[1] CHRISTIAN NOYER, BULLETIN OFFIGIEL DE LA BANQUE DE France n78 , juin 2005, p07.

3.2- مكتب رقابة الرقابة:

ترتبط رقابة الرقابة مباشرة بمصلحة الرقابة الداخلية، من خلال تقييم نوعية المعلومات المقدمة من طرف المكتل الخلفي والمكتب المتوسط، تحت إسم رقابة الرقابة. ونجد الفرق الأساسي بين نظام الرقابة الداخلية، التي تشرف على كلا من المكتب الخلفي والمكتب المتوسط، من أجل تقييم نوعية قواعد الرقابة يتدخل المدقق من خلال مهمة الوساطة المستمرة، فبالإضافة إلى رقابة الرقابة، تأتي مهمة التدقيق لتقوم بتحليل مفصل لكل نشاط والمنتجات المطلوبة من المتعاملين، وضمان تحليل واضح ومقسم بطريقة منطقية.

وبالإعتماد على تحليل كل منتج ونشاط بنكي نستطيع الخروج بمدلولات معبرة، ومن جهة لدراسة السيناريوهات المختلفة.

ومن الجدير بالذكر تحديد دور التسلسل الهرمي في الرقابة الداخلية للأنشطة السوقية، وكخطوة أولى هو ضمان شمولية وموضوعية المعلومات، لكل المهتمين، الأمر الذي يعطي إستقلالية المراقبين على المستوى التنظيمي كمصلحة معتمدة، وفي الخطوة الثانية الحرس على تجنب الإنحرافات المتعددة التي يمكن أن تحدث.

فمن خلال ماسبق يمكن تلخيص مستويات الرقابة في:

- ممارسة الرقابة في المستوى الأول من خلال تسجيل العمليات.
- ممارسة الرقابة المتوسطة من خلال الوساطة لإنتاج المعلومات.
- أخيرا مراقبة المستويين السابقين من طرف مكتب رقابة الرقابة.

المطلب الثالث : أنواع التدقيق من حيث الطبيعة والجهة المشرفة عليه

يقسم التدقيق إلى أنواع متعددة، تختلف بإختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية التدقيق من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع هذه الأنواع واحدة.

فبالنظر إلى التدقيق من زاوية طبيعة التدقيق فإنه يقسم إلى:

1- التدقيق المالي:

يقصد بالتدقيق المالي فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الحسابات والدفاتر الخاصة بالبنك، فحصا إنتقاديا منتظما، بقصد الخروج برأي عن مدى تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي، في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمال البنك التجاري من ربح أو خسارة عن تلك الفترة، وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الإستعمال، ويبدو أنه يشمل الفحص، التحقيق والقرير بمعنى فحص البيانات المحتواة في الدفاتر والسجلات، والتحقق من صحتها، ورفع التقرير متضمن للرأي إلى الجهات ذات العلاقة.

2- التدقيق المستندي:

يتركز في تدقيق النواحي الشكلية، الموضوعية والقانونية المؤيدة للعمليات التجارية، بما في ذلك تدقيق البيانات الحسابية المحتواة في تلك المستندات، من حيث العمليات الحسابية الأربع (الجمع، الطرح، الضرب، القسمة).

3- التدقيق الفني:

يتركز في البحث حول قيام البنك أو عدم قيامه بتطبيق المبادئ المحاسبية، المتعارف عليها، ويكون أغلب التركيز في إحتساب الإهتلاك، وإقتطاع الإحتياطات، ومدى إقتناع المدقق بصدق تصوير القوائم المالية للمركز المالي ونتائج أعماله.

أما بالنظر إلى التدقيق من زاوية الجهة التي تقوم بهذه العملية، يمكن تقسيمه إلى:

1- التدقيق الخارجي:

في هذه الحالة يتم التدقبق باللجوء إلى طرف خارج البنك بغية فحص البيانات والسجلات المقترضين، المودعين، الجهة الوصية....)، بغية الوقوف على ماسبق يتيح المحاسبية، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل إبداء الرأي حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية، الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضى لدى مستخدمي هذه المعلومات، من الأطراف الخارجية

خاصة (المساهمين،[1] التدقيق الخارجي من التأكد وأن كل العمليات تم تسجيلها بشكل كامل، بصفة حقيقية، صحيحة التقييم، مسجلة في وقت وقوعها.

2- التدقيق الداخلي:

لقد نشأ هذا النوع من التدقيق نتيجة الإحتياجات المتزايدة للجهة المسيرة للبنك، من أجل فحص البيانات والسجلات المحاسبية، بغية الوصول إلى معلومات تعكس الوضعية الحقيقية لأداء البنك، ويتخذ على أساسها القرارات، ويقوم بهذا النوع من التدقيق أطراف داخل البنك من أجل الوقوف على مدى دقة أنظمة الرقابة الداخلية، قياس درجة الكفاءة، التي يتم بها تنفيذ الوظائف، تقييم نظام المعلومات المحاسبية، المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري، فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية وحماية أصول البنك وأموال المودعين.

وبناءا على ما سبق يمكن التمييز بين النوعين السابقين من التدقيق في الجدول الآتي:

[1] BETHOUX.R.ET KREMPER.F.ET POISSON ?, l'audit dans e secteur public, centre de libra irie et d'édition techniques,1986,p146.

خصائص المدقق الداخلي والمدقق الخارجي:

البيان	المدقق الخارجي	المدقق الداخلي
1- الأهداف	يتمثل الهدف الرئيسي في خدمة طرف ثالث(الملاك)عن طريق إبداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة النشاط والمركز المالي. أما الهدف الثانوي فيتمثل في إكتشاف العيوب	يتمثل الهدف الرئيسي في خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبية كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، وبذلك ينصب الهدف الرئيسي على إكتشاف ومنع الأخطاء، الغش
2-المكلف بالتدقيق	شخص مهني مستقل من خارج البنك [1]	موظف أو هيئة داخل الهيكل التنظيمي للبنك
3-درجة الإستقلالية في	يتمتع بإستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص، التقييم وإبداء الرأي.	يتمتع بإستقلال جزئي، فهو مستقل عن بعض الإرات ولكنه يخدع
4-المسؤولية	مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره، عن نتائج الفحص ورأيه عن القوائم المالية	مسؤول أمام الإدارة، ومن ثم يقدم تقرير نتائج الفحص والدراسة إلى
5-نطاق العمل	يحدد ذلك ما تنص عليه القوانين المنظمة.	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق الداخلي.
6-توقيت الأداء	يتم الفحص غالبا مرة واحدة ف نهاية السنة المالية، وقد يكون في بعض الأحيان مرتين	يتم الفحص بصفة مستمرة، على مدار السنة المالية

المصدر: الصبان محمد سمير، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 44.

المطلب الرابع: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالمراقبة الداخلية

[1] Groupe consultafif d'assistance aux plus pauvres (CGAP), audit externe des institutions de micro.

إن نظام المعلومات المحاسبي ينتج بيانات محاسبية، هذه البيانات المحاسبية، لابد أن تكون دقيقة حتى يمكن الإعتماد عليها، والإعتماد على هذه البيانات داخليا في البنوك يكون في الإدارة، ولدى المساهمين وهم أصحاب رأس المال، كما أن الإعتماد على البيانات من خارج البنك من طرف الأجهزة الحكومية، المستثمرين، وغير ذلك من الأطراف ذات الصلة، ويتحقق هدف الدقة، في هذه المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة من خلال وجود نظام قوي للرقابة الداخلية والنظام هو عبارة عن مجموعة من القواعد، والإجراءات والإرشادات توضع وتلزم من يعمل في البنك بإحترامها.

فمن بين القواعد الرئيسية للرقابة الداخلية أن يقوم شخص واحد بإنجاز كل المراحل المتعلقة بعملية واحدة مثل إستلام وديعة والقيام بإقراضها من طرف الموظف، لأن عملية الإقتراض تتطلب شروط معينة، وبالتالي يؤثر هذا النظام على كل الأصول والإلتزامات، الإيرادات والمصروفات، وأي عملية من خلال النشاط الذي يقوم به البنك التجاري، لذلك فالرقابة الداخلية ليست مقصورة فقط على حماية النقدية، وإنما هذا النظام عامل هام لحماية ممتلكات البنك وبالتالي منع الإختلاس.

فمن أجل التحدي للتهديدات التي تواجه البنك التجاري، يلتزم المسؤولين عن نظام المعلومات بوضع وسائل الأمان التي تنقص من حدة الخطر، وملائمة نظام المعلومات مع المحيط الذي يعمل فيه البنك التجاري، والعمل على البحث على المهارات من أجل إعداد سيرورة شاملة للنشاط البنكي، وضمان مطابقة القوانين الرقابية بالمقارنة مع المعايير والتنظيمات بهدف تطوير طريقة التقييم المنسجمة مع النماذج الدولية[1].

1- دور إستخدام نظام المعلومات المحاسبي في المراقبة الداخلية:

1.1- حماية أصول البنك التجاري:

تمثل حماية أصول البنك التجاري وممتلكاته المختلفة هدفا رئيسيا من أهداف الرقابة الداخلية في البنك،وتتخذ المحافظة على أصول البنك أشكالا وأساليب مختلفة تدور جميعها حول توفير الحماية التامة لأصول البنك من التبديد أو الضياع، أو الإسراف والسرقة، وتتحقق حماية الأصول عن طريق:

[1] GEORGES.RAVET , BANQUE MAGAZINE, n616 , juillet ; aout, p33.

1- الوقاية من الأخطار المتعمدة التي ترتكب عند معالجة العمليات بقصد إخفاء إنحراف معين أو غش أو إختلاس، ولاشك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق ومتعمد من قبل أفراد غير أمناء على ما يقومون به من أنشطة، وتتوفر فيهم النية المسبقة لإرتكاب مثل هذه الأخطاء، ومن أمثلة الأخطاء المتعمدة مايلي:

تعمد عدم إجراء قيد محاسبي معين، التلاعب والتحريف في السجلات بالشكل الذي يبدو معه عدم وجود تعارض مع التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإدراج أسماء وهمية في الكشوف لتغطية إختلاس ما في النقدية، مع عدم وجود قيد يومية مطابق لإجمالي كشف المبالغ.

2- الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة: وتنتج هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية أو الجهل بهذه القواعد عند المحاسبين، ومن أمثلة هذه الأخطاء غير المتعمدة تسجيل مصروف معين على أنه مصروف رأسمالي مما يؤدي إلى زيادة قيمة الأرباح وتضخيم قيمة الأصول، أو تسجيل مصروف رأسمالي معين على أنه مصروف إيرادي، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الأرباح المحققة خلال السنة المالية وعدم إظهار الأصول بقيمتها الحقيقية في قائمة المركز المالي للبنك، والأخطاء الحسابية الخاصة بعمليات الجمع أو الضرب، أو نقل المجموع من صفحة إلى أخرى أو من سجل إلى آخر، كما تظهر أخطاء في إجراء قيود اليومية والترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ، وأخطاء السهو غير المتعمدة التي سوف نتطرق لها فيما بعد.

3- التحريف عند التسجيل في الدفاتر والسجلات بطريقة مدروسة ومخطط لها:

وتعتمد الإدارة التلاعب في تسجيل العمليات المالية بغرض إظهار نتائج غير واقعية، وغير حقيقية وهو الأمر الذي يطلق عله الغش الإداري، وعلى سبيل المثال تسجيل العمليات المالية بغرض تخفيض الأرباح لأقل حد ممكن تهربا من الضرائب مثلا أو حتى لا يتم توزيع الأرباح، والعكس عند تسجيل العمليات المالية بغرض زيادة الأرباح دفتريا، وقد تكون الدوافع وراء ذلك الإستمرارية في

وكذلك منح بعض العملاء غير الموثوق فيهم إئتمان معين دون دراسة كاملة لمقدرته المالية، وسمعته ومركزه المالي في السوق.[1]

[1] عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، المراقبة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية القاهرة، 2004 ، ص 130.

2.1- المحافظة على الأصول من الإختلاس والسرقة والغش:

ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير الشرعية وغير المقبولة بصفة عامة، والتي يتم إرتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها، والإختلاس أو السرقة أو الغش كلها مرفوضة وغير مقبولة، حيث رتب على إرتكاب أي منها متابعة الأفراد المسؤولين عنها، وفقا لقواعد أو قوانين أو لوائح خاصة بالبنك، أو طبقا للقانون العام للبنك التجاري، ومن أمثلة التصرفات التي ترتكب وتدخل في نطاق الإختلاس والسرقة والغش، القيام بعملية الإستلاء على جزء من أموال البنك دون وجه حق، إمتلاك أصل من أصول البنك عن طريق إجراءات مظللة دون علم المساهمين، الإستلاء على بعض أصول البنك رغم حالتها الجيدة بعد إتخاذ إجراءات محاسبية معينة لإهتلاكها دفتريا.

3.1- تجنب الإسراف في إستخدام الموارد المالية المحدودة:

وكما هو معروف فإن البنك التجاري حريص على جلب أكبر حجم من الموارد المالية، والتي تعتبر في بعض الأحيان ذات تكلفة مرتفعة، لهذا فإن تجنب الإسراف في تخصيص الموارد المالية المحدودة من الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية، بمعنى آخر العمل على تخصيص الموارد المالية المحدودة بطريقة علمية ومدروسة وبما يحقق للبنك البقاء والإستمرارية.تعتبر في بعض الأحيان ذات تكلفة مرتفعة، لهذا فإتجنب الإسراف في تخصيص الموارد المالية المحدودة من الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية، بمعنى آخر العمل على تخصيص الموارد المالية المحدودة بطريقة علمية ومدروسة وبما يحقق للبنك البقاء والإستمرارية.

2- دقة البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها:

يترتب على مزاولة الأنشطة المختلفة للبنك مجموعة من العمليات المالية وغير المالية، التي تتطلب تطبيق نظام الرقابة الداخلية عليها.

وتنتج هذه العملية عن القيام بنشاط أو تقديم خدمات مع أطراف خارج البنك، إستخدام تحويل بعض أصوله من خلال سلسلة من الخطوات تتضمن التصريح بالعمليات وتنفيذها،تسجيلها دفتريا والمحاسبة عن نتائجها، فالخطوة الأولى تتضمن التصريح بالعمليات من خلال مجموعة السياسات والقرارات الإدارية الخاصة بإجراءات التحويل وإستخدام الأصول في أغراض محددة.

والخطوة الثانية هي تنفيذ العمليات وتتمثل في كافة الإجراءات المتتابعة اللازمة والمناسبة لإنجاز وتنفيذ العمليات المختلفة التي يقوم بها البنك.

ويجب ربط كل خطوة من الخطوات بالمسؤول عن تنفيذهان حتى يمكن محاسبته عنها، ومن أمثلة ذلك تقديم قروض للعملاء، بدءا بشروط منح القرض، ملف القرض، الضمانات المقدمة، سقف الإقراض، المدة، تسديد القرض على أقساط أو دفعة واحدة، والمتبعة المستمرة، وهنا تفوق عملية منح القروض للعميل نشاط المحاسب لذلك فهي من صلاحية مجلس الإدارة.

وكخطوة ثالثة تتمثل في التسجيل الدفتري للعمليات وهذا طبعا بعد التصريح بالعمليات وتنفيذها، والتسجيل يتم من خلال الآثار المترتبة من هذه العمليات على أصول البنك، في الدفاتر والسجلات الخاصة بذلك، والمعدة لكل مجموعة من العمليات، حيث يتم تخصيص دفاتر معينة لمقابلة كل مجموعة متجانسة من العمليات فهناك دفتر وسجل لعمليات الإيداع، وأخرى لعمليات الإقراض، وآخر للمعاملات الخارجية...

ولا يفوتنا في هذا الصدد التأكيد على ضرورة مراعاة التوجيه المحاسبي السليم للمعطيات المالية، التي تتم بطرفيها المدين والدائن، في الحسابات والدفاتر الخاصة بهذه العمليات، أما الخطوة الرابعة فتتمثل في المحاسبة عن نتائج العمليات وتحديد نتيجة العمليات المختلفة التي قام بها البنك خلال الفترة، والمحاسبة عن هذه النتائج التي يتولد عنها مجموعة من البيانات المحاسبية التي يمكن أن تتميز بالدقة، كما يمكن الإعتماد عليها في مختلف المجالات، وذلك بمراعاة الدقة في تصميم وتنفيذ الخطوات وفقا لتتيبها، وتوافر نظام متابعة داخلي سليم ومستمر.

كما يمكن القول أن الإعتماد على البيانات المحاسبية يرتبط إلى حد كبير بمستخدمي هذه البيانات، على أساس تعدد وتنوع مستخدمي البيانات المحاسبية، المتولدة من تنفيذ عمليات البنك إما من طرف الإدارة في مجال إتخاذ القرارات وفي مجال تقييم الأداء، وفي مجال الرقابة بصفة عامة، ويقتضي الأمر هنا ضرورة أن تكون هذه البيانات تفصيلية، مبوبة طبقا لمراكز المسؤولية، أو الإعتماد على البيانات المحاسبية لأطراف خارجية من المستثمرين، المقترضين والعملاء، الأجهزة الحكومية...إلى غير ذلك.

حيث تقتضي الحاجة أن تحدد نوعية وكمية البيانات المحاسبية وفقا لحاجة كل طرف على حدى فالمستثمرين يدور مجال إهتمامهم حول ربحية البنك ومركزه المالي وسمعته، أما المقرضين فهم يهتمون بالبيانات التي توضح مدى سلامة المركز المالي والضمانات التي يمكن تقديمها عند أي تعامل مع هذه الجهات، أما العملاء فيهتمون بالبيانات

الخاصة بطرق أو أشكال الودائع والتسهيلات التي يمكن تقديمها، أما الأجهزة الحكومية فكل منها يهتم بالبيانات الملائمة لطبيعة عمله، من حيث ربحية البنك، ودرجة إنجاز العمليات، ومدى توافر نظم الرقابة الداخلية .

3- الرقابة المحاسبية:

يتضمن هذا الجانب رقابة البيانات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية وسجلات الأصول المختلفة، ومراجعة القيود التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية، وفحص القواعد والطرق المحاسبية، وأساليب حماية الأصول من الإسراف، ثم تقييم مدى الإلتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

فرقابة البيانات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية والسجلات المختلفة تظهر من خلال سلامة الحسابات والتسجيلات المحاسبية والمراجعة المستمرة لمختلف القيود في دفاتر اليومية، وعملية ترحيل المبالغ إلى دفتر الأستاذ، مع المحافظة على ثبات المنهجية المحاسبية، ومعدلات الإهتلاك والأقساط والحصص المطبقة.

المبحث الثاني

الرقابة على المخاطر المصرفية في البنوك التجارية

إن السمة الاساسية التي تحكم نشاط البنوك التجارية هي كيفية إدارة المخاطر والتقليل من حدتها، قدر المستطاع، وهنا يأتي دور المفكر المحاسبي المعصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها[1]، والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك عاى إدارة المخاطر والتحكم فيها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك التجاري مستقبلا، وإتخاذ القرارات المناسبة.

ففي الدول التي اصبحت تسمى فيها البنوك بالصناعة مثل فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت الإدارة الكمية للمخاطر وظيفة مصرفية رئيسية، لهذا يجب التعرف على المخاطر المختلفة التي تواجه البنوك، حتى يمكن التحكم فيها ومراقبتها.

لقد مرت البنوك عبر الزمن بعد مراحل من التطور سادهاالتوزيع المباشر للقروض والأموال التي هي تحت تصرف البنوك، بغض النظر إلى ما تدره من فائدة وما تتحمله من مخاطرة.

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معيير المحاسبة، عرض القوائم المالية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003 ، ص 398.

فقد كانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا بتجميع الموارد والتسليف، وأدت محدودية المنافسة إلى الركود. وبمرور الزمن أدت موجات التغيير وبعض الأحداث الإقتصادية كإفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، إلى الإهتمام بالمخاطر التي تطرق لها الأمين العام لجمعية البنوك والمؤسسات المالية(ABEF)، بضرورة تشكيل لجنة التدقيق مستقلة لدعم الهيكل التنظيمي وتسمح بالأداء الجيد [1]، هذه الأخيرة التي تقسم إلى الأنواع التالية: المخاطرة الإئتمانية، المخاطرة السوقية، المخاطرة التشغيلية.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع المخاطر المصرفية

توجد عدة مفاهيم للمخاطر المصرفية، كما أنها تنقسم إلى مخاطرة إئتمانية، مخاطرة السوقية، المخاطرة التشغيلية، رغم وجود مخاطر أخرى يصعب على البنك التحكم فيها.

مفهوم المخاطرة الإئتمانية:

تعبر المخاطرة الإئتمانية من بين أهم المخاطر التي تواجه البنوك، ففي بعض الحالات تسمى كذلك مخاطرة الإعتماد، كما جاء في المادة الثانية من النظام 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك:

"هو الخطر الناشئ في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كمستفيد واحد."

بمعنى الجهة التي توقع الحصول على القروض من البنك.

لذلك على البنوك أن تسهر على التسيير الجيد للقروض، وتحسين الرقابة على المخاطرة الإئتمانية.

المطلب الثاني: الرقابة على المخاطرة الإئتمانية في البنوك الخارجية

إن سياسة تنمية نشاط الإقراض جاءت لدى البنوك في نهاية سنوات الثمانينات، وماشهدته من خسائر جسيمة لدى بعض البنوك من أجل إسترداد الأموال المقترضة، وعدم الإهتمام بالرقابة الداخلية في تلك الفترة، والدافع إلى تنمية القروض يكون مثير أو له أثر سلبي ذلك حسب درجة المخاطرة، ويرجع السبب الآخر إلى تضخيم المخصصات المرتبطة بمحفظة الإقتراض التي تؤدي إلى تخفيف ربحية البنك. ولهذين السببين ألزمت السلطات الرقابيةعلى وضع نظام خاص بالمراقبة الداخلية، يكونصارم على المخاطرة الإئتمانيةن هذه الأخيرة اصبحت من

[1] JOURNAL ET WATAN , LUNDI 6/6/2005, N4422, P 04.

النقاط المهمة لدى اللجنة المصرفية من خلال التحقيقات لدى البنوك من أجل وضع قواعد جيدة في إختيار المقترضين، ورقابة محكمة على ملفات القرض، أو التطلع إلى معرفة وتحديد تكلفة القرض لتقدير الهامش.

فضمن النظام الجديد02-03 فإن المخاطرة الإئتمانية لها أسس قانونية، عامة ضمن الرقابة الداخلية، والصرامة في وضع نظام الرقابة الداخلية فيما يخص عمليات الإقراض، يسمح بتسيير جيد للمخاطر المرتبطة بالنشاط الإقراضي.

1- الصرامة في إختيار المقرضين الجدد:

إن تشكيل ملف الحصول على قرض يسمح لمسير البنك الحصول على معلومات ضرورية فيما يخص التحليل المالي المفصل حول المستفيد أو المقترض، وترتكز هذه الدراسة على قدرته على سداد القرض.

الخطوة الثانية بعد دراسة المخاطر المحيطة بالملف والمركز المالي للمستفيد، يبقى من المهم أن نسلط رقابة داخلية صارمة على متابعة الملفات الممضية، والتي تتوفر على كل الشروط المطلوبة، ويسهر المدقق على إظهار المعلومات الضرورية الملخصة في تحليل الوضعية المالية للمقترض أو العميل، معلومات قتصادية وبالأخص قطاع النشاط، معلومات عن المساهمين، المديرين، وكل ما يتعلق بالإدارة.

هذه الإلزامية مجسدة في النظام البنكي والتي تفرض على البنوك بتكوين ملفات القروض، التي تضم كل المعلومات ذات الطبيعة النوعية والكمية.

ويتمثل دور المدقق في التأكد من قرار منح القرض، والذي تمت الموافقة عليه بعد دراسة مدققة لوضعية العميل، والسهر على متابعة النظام المعتمد على معايير التحليل الملائمة والمواكبة عبر السنوات، والأهم كذلك هو الرقابة النوعية ومصداقية المعلومات التي تظهر في عملية التحليل وإختيار المقرضين، بالإعتماد على تحليل أكثر تفصيل وللتحكم في المخاطرة الإئتمانية يقترح على البنوك وضع نظام التنقيط الداخلي، وذلك طبعا بأخذ بعين الإعتبار مختلف المخاطر ومستوياتها، إعتمادا على المعلومات الكمية والنوعية.

إن وضع نظام يسمح للبنك بدقة ووضوح والحكم على وضعية المقترض، ويسمح بوضع جهاز تحكم حول نوعية المخاطر وقياس مدى ملائمة القرارات مع تطور الملفات، فعملية التنقيط الداخلي تسهل عملية إتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض، كما يسمح التدقيق بتفسير أن تقسيم المهام يتم بطريقة جيدة ومحددة بوضوح، وتوكل وضع

الإستراتيجية للجنة التنفيذية، وعلى المديرين تحقيق نتائج من خلال السياسة المنتهجة بصفة واضحة وشاملة، وعليه فإنطلاقا من المعلومات المتوفرة يتم إتخاذ القرار بمنح القروض والإستمرار في الإستراتيجية المعتمدة، ومن أجل مزلولة نشاط الإئتمان بصفة جيدة يجب ضمان عدم وجود إلتباس في المهام بين الهيئة التنفيذية وهيئة التداول لأن وجود إلتباس يؤدي بالبنك إلى صعوبات في التسيير، حيث أن الهيئة التنفيذية تحدد السياسة العامة في النشاط الإقراضي، بينما هيئة التداول تقوم بالتدقيق والمتابعة، بالإضافة إلى وجود وظيفة أخرى تتمثل في التأكد من المسؤوليات فيما يخص إتخاذ قرار منح القروض، والذي يعد إنطلاقا من نظام إداري واضح وفعال.

الفصل الثالث

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

وكالة مستغانم

المبحث الأول : التعريف بوكالة مستغانم

المبحث الثاني : الرقابة على المخاطر المصرفية داخل الوكالة

المبحث الأول:

التعريف بالوكالة مستغانم

بدأ البنك الخارجي الجزائري نشاطه في أول أكتوبر 1967 ، إثر قيام الدولة بتأميم القطاعات المهمة ، و على رأسها الجهاز المصرفي الذي لا يزال يشهد إصلاحات ، وكعينة اخترنا إحدى وكالات البنك الخارجي الجزائري ، و هي وكالة مستغانم التي انطلقت في النشاط بداية من سنة 1983 ، أي أنها تنشط منذ قرابة ثلاثة و عشرون سنة .

تعود ملكية هذه الوكالة إلى القطاع العمومي (الدولة)، و السمة الملاحظة أن البنوك العمومية غير معرضة للإفلاس بتاتا، على اعتبار أن التمويل يكون من الخزينة العمومية مباشرة في حالة تحقيق خسائر ، و هنا يختفي المفهوم الاقتصادي للنشاط البنكي .

يقدر رأس المال الاجتماعي الخاص بالوكالة ب:24500000000دج ، لسنة 2004-2005، و هذه القيمة محتملة الزيادة نظرا للقوانين الصادرة من بنك الجزائر ، و يتم الرفع من رأس المال الاجتماعي عن طريق الأرباح المحققة سنويا و المقسمة مناصفة بين الرأس المال الاجتماعي ، و الاحتياطات القانونية .

يشتغل بالوكالة 38موظف بالإضافة إلى المدير ، و تمتلك 20 جهاز للحاسب الآلي مجهزه ببرامج خاصة بكل مصلحة أو قسم ، تتربع الوكالة على طابقين :

طابق الأرضي : و يشمل

Service d’exploitation

Service de caisse dinards

Service etranger devises

Service de comptabilité

طابق الأول :

Directeur d’agence

Secrétariat de directeur

Service de gestion administratif

Service Secrétariat Aux engagements

Standard

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم

2 – محتويات الهيكل التنظيمي :

بناء على الهيكل التنظيمي للوكالة فهي تحتوي على :

1-مكتب خاص بمدير الوكالة : يقوم مدير الوكالة بالمصادقة على مختلف الوثائق البنكية ، عقدإجتمعات دورية ، استثنائية ،والرقابة على العمليات الداخلية الداخلية و المصالح المختلفة .

2-الأمانة العامة : تقوم الأمانة العامة بالاستقبال و الحفاظ على مختلف الوثائق البنكية .

شبه البنكية : تعتبر شبه البنكية ملحقة بالأمانة العامة ، و تضم العمال المشرفين على النظافة ، الحراس،والسائق.

3-مركز المحاسبة : و يتمثل الدور الرئيسي لمركز المحاسبة في جمع الوثائق والمعلومات المحاسبية، القيام بالدراسة والتدقيق للحسابات اللجوء إلى التعديل والتسوية إن تطلب الأمر ذلك، ثم إرسال تلك الوثائق إلى المديرية العامة بالجزائر، ويشرف على مركز المحاسبة موظفين إثنين.

4- مصلحة التسيير الإداري والرقابة: ويتمثل دورها في الإشراف على الوسائل والأدوات ، صيانة وسائل الإعلام الآلي ، والعمل الإداري والرقابي .

5- مصلحة أمانة التعهدات: ويتمثل في إدارة التعهدات الممنوحة والمستلمة ، القيام بجمعالموارد المالية والعمل على حل النزاعات بين العملاء والوكالة، أو أطراف أخرى في قسم خاص بالمنازعات.

6- مصلحة العلاقات مع العملاء : ويتمثل دورها في جلب الودائع على إختلاف أنواعها، ومنح التسهيلات والقروض من خلال الدراسة المالية والتقنية لتمويل مشروع معين(الدراسة الكمية والنوعية).

7- مصلحة الصندوق: ويتمثل دورها في تحصيل الشيكات، إدخال الأموال، وغيرها من العمليات ذات الطابع النقدي.

8- مصلحة عمليات التجارة الخارجية: يتجلى دورها في تسهيل عمليات التصدير والإستراد للسلع من الخارج، من خلال تقنيات التمويل الخارجي.

المبحث الثاني :

الرقابة على المخاطر المصرفية داخل الوكالة

لقد نص النظام 02 -03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك في مادته الثانية على مختلف المخاطر الممكن أن تواجه البنك و التي سبق ذكرها لاضمن المبحث الرابع من الفصل الثالث و المتمثلة في مخاطرة الإئتمان ، مخاطرة السوق ، مخاطرة التشغيلية ، لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير و تحليل المخاطر و الأنظمة الخاصة بمراقلتها و التحكم فيها .

ففي المادة 16 من نفس النظام نصت على عملية التنظيم المحاسبي و معالجة المعلومات سواء المتضمنة في حسابات الميزانية ، خارج الميزانية و حسابات النتائج ، و المعلومات الواردة في الملحق الناتجة عن المحاسبة ، و ذلك بإعادة تشكيل مجموع العمليات حسب التسلسل الزمني ، إثبات كل معلومة بفضل وثيقة أصلية يمكن من خلالها الرجوع إلى المستند التلخيصي .

أما في المادة 24 من نظام اختيار مخاطر القروض فيعتمد على الضمانات المحصل عليها ، و تحليل محيط المؤسسات بأخذ بعين الإعتبار الوثائق المحاسبية لهذه المؤسسات ،كما يدرج معيار المردودية من خلال عملية التحليل التقديري للأعباء و النواتج بأكبر قدر من الشمولية ،كما يلتزم البنك في المادة 29 بوضع نظاما لتقدير مخاطر الإئتمان المترتبة عن عجز طرف مقابل .

ضمن المادة 31 و التي تخص نظام تقدير مخاطر السوق تنص على عدم توفر طريقة للتقييم ، لذلك يجب على البنك القيام بتغطية مخاطر السوق من خلال متابعة العمليات المحققة في الأسواق لحسابها الخاص عن طريق التسجيل اليومي لعمليات الصرف ، و كذا العمليات المتعلقة بمحفظة تحويل أوراقها المالية .

كما نصت المادة 32 على انتظار البنوك لصدور نصوص متعلقة بتقدير و تغطية مخاطر المعدل ، و مخاطر التسديد و ضبط مراحل التسديد .

1- معالجة المخاطر المصرفية داخل الوكالة :

بعد استجوابنا للمسؤول عن مصلحة التسيير الإداري توصلنا إلى أن :

وكالة البنك الخارجي الجزائري تتعرض للمخاطرة الإئتمانية فقط و ذلك بتقديم قروض للعملاء ، وبعد مرور مدة معينة يتبين أن صاحب القرض عاجز عن سداد القرض و الفوائد المترتبة عليه ، في هذه الحالة تصبح الوكالة في نزاع مع المقترض و تطرح القضية أمام العدالة فإذا يتم تحصيل القرض يقوم المكلف بالمحاسبة بإدراج قيمة القرض ضمن المستحقات المشكوك في تحصيلها ، ثم ترسل إلى المديرية الجهوية بعدها إلى المديرية العامة .

ومن أجل تقديم قرض معين تتقيد الوكالة بسقف محدد من طرف المديرية العامة وفق جدول معين بحيث إذا تجاوزت قيمة القرض السقف المحدد ترسل الملف إلى المديرية الجهوية ثم إلى المديرية العامة للنظر في ملف طلب القرض .

فيما يتعلق بمردودية عمليات القروض فالوكالة تطبق معدل للفائدة على القروض يفوق معدل الفائدة على الأموال المودعة لتحقق هامش ربح بالإضافة إلا العمولات المتأتية من الحصول على دفاتر الشيكات ، و الفوائد المتأتية من منح أمول لعميل صاحب وديعة قبل تاريخ استحقاقها ، الرسم على القيمة المضافة الذي يتحمله العميل ليتم تجميع قيمة الرسم على القيمة المضافة و إرسالها إلى الخزينة و ذلك كل 21 من الشهر ، و هناك الرسم على القيمة المضافة مسترجعة مثل إدخال تجهيزجديد إلى الوكالة فيتم استرجاعها مكن الخزينة .

كما أن الوكالة قامت بإدخال نظام جديد لدراسة قبول أو رفض ملفات القروض "SCORING" و هي طريقة فرنسية تخص قروض الإستثمار إلا في بعض الحالات تتعدى إلى قروض الإستغلال و هي حالة نادرة .

هذا النظام عبارة عن برنامج مصمم على صفحات EXEL ، يتطلب ادخال معطيات عن المقترض تتمثل في بيانات خاصة بالميزانيات المحاسبية و المتعلقة بثلاث سنوات المتتالية على الأقل كذلك مدة القرض الذي سيحصل عليه ،و الشرط الأساسي أن تكون بيانات فعلية معتمدة من طرف مصلحة الضرائب ، تثبت بأن صاحب القرض قام فعلا بنشاط تجاري أو صناعي معين للسنوات الثلاث و له رأس مال معين ، و استطاع تحقيق نتائج إيجابية أو سلبية .

يتكون البرنامج من صفحات تضم كلا منها :

الصفحة الأولى : و تحمل هذه الصفحة إسم و لقب و عنوان المقترض و رقم مميز ...،بالإضافة إلى خانة لمدير الوكالة و أخرى لمسؤول القرض .

الصفحة الثانية :و في هذه الصفحة بتم التعريف بالمقترض بتحديد قيمة القرض الذي سيحصل عليه ، النشاط الذي يزاوله ، تاريخ فتح حساب بنكي ، فإذا كانت مؤسسة يتم تحديد الشكل القانوني و القيام بالدراسة الداخلية للمؤسسة .

الصفحة الثالثة : يتم تحديد النشاط الممارس بالضبط فيما يخص الوضعية التجارية و المعاملات الخارجية ، و القيام بالمعاينة .

الصفحة الرابعة :تحمل طبيعة القطاع سواء كان صناعي أو تجاري أو خدمي .

الصفحة الخامسة : تحمل وسائل الإستغلال بحوزة المؤسسة من عقارات ، آلات ، الموارد البشرية ، بالإضافة إلى ضرورة التأكد من التأمين على الوسائل .

الصفحة السادسة : مقارنة الحسابات بالنسبة للسنوات الماضية سواء بالإرتفاع أوالإنخفاض.

الصفحة السابعة : تحمل التطور التاريخي لتعامل المقترض مع الوكالة .

الصفحة الثامنة : تحديد طبيعة القروض سواء كانت طويلة المدى ، استغلالية أو استثمارية.

الصفحة التاسعة : دراسة الخزينة بالتعرف على احتياجات المؤسسة من الأموال خلال فترة معينة من النشاط .

الصفحة العاشرة : تحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية و التي تعكس الحقيقة أو بمثابة بيانات حقيقة ، و جدول حسابات النتائج .

وبعد ادخال كل هذه البيانات المتعلقة بالمقترض تكون مرحلة تصنيف القرض ضمن :

A : ملف مقبول من الدرجة الأولى

B: ملف مقبول من الدرجة الثانية

C:ملف يحتاج إلى دراسة سمعة العميل و أقدميته في التعامل مع الوكالة .

D : ملف مرفوض تماما

و بعد الموافقة على منح القرض يطلب من العميل تقديم الضمانات الضرورية .

فهذه الطريقة تعتبر كأداة تساعد الوكالة على السرعة في معالجة ملفات الإقراض ، و يتحصل كل مقترض على رقم معين يسمح بالتأكد من أنه لم يحصل على أي قرض من بنك آخر ، أو لم يقدم شيكات بدون رصيد، فإذا قام بذلك يرسل ملف المقترض إلى مركزية المخاطر لدراسة وضعيته و إبلاغ البنوك بعدم تقديم قروض لهذا العميل .

فيما يتعلق بمخاطرة السوق فالوكالة تقوم بتطبيق أسعار الصرف حسب البورصة الأجنبية المحددة من طرف البنك المركزي ، دون أي تغيير بمعنى لا تتحمل أي مخاطرة ، كذلك فيما يتعلق بمخاطرة المعدل و مخاطرة السيولة فالوكالة لاتتحمل أي مخاطرة .

فيما يتعلق بالمخاطرة التشغيلية فهي غير مدرجة أو لم تصل بعد إلى مسؤولي الوكالة ، فالمخاطرة التشغيلية تنقسم إلى مخاطر ناجمة عن العنصر البشري ، نظام المعلومات ، المخاطر القانونية .

إن دور المحاسبة يتمثل في كونها تتابع التطورات التاريخية و التسجيل اليومي للعمليات سواء ما تعلق بالإقراض أو غيره في سجلات أو دفاتر تمكننا من الرجوع إليها متى اقتضى الأمر ذلك و بالتالي و بالتالي نستطيع الحصول على سلسلة زمنية لتغيرات معدل الفائدة التي تسمح ببناء نموذج داخلي للتحكم و التقليل من مخاطرة المعدل و كذلك الأمر لمخاطرة الصرف ، كما تفيد المحاسبة في تجنب أخطاء السنوات السابقة بالجوع إلى المستندات المتعلقة بالمستحقات المشكوك في تحصيلها ، إلا أن الوكالة عمومية و بالتالي يكون عنصر المخاطرة ليس له أهمية كبيرة .

و لتدعيم دراستنا قمنا بإعداد استمارة أسئلة موجهة إلى المسؤولين عن الوكالة .

2-عرض و تحليل نتائج الإستقصاء

لمعرفة آراء موظفي الوكالة ، قمنا بإجراء استجواب للمشرفين على المركز المحاسبي بالوكالة ،و كذلك المديرية الجهوية للبنك الخارجي الجزائري ، يعتبر اختيار العينة محدود ، نظرا لعدم قدرتنا على إمكانية زيادة حجم العينة ، و قد تم أخذ عينة شملت 14 فرد و قد أجرينا معهم لقاء حيث تم طرح أسئلة الاستقصاء ، و تعتبر عينة الدراسة

التي تخدم موضوع بحثنا كانت العينة العشوائية ، من المجتمع الأصلي المتكون من 20 موظف ، و الجدول الآتي يبين توزيع الموظفين حسب المجتمع الأصلي و حسب العينة :

الموظف	العدد	%المجتمع الكلي	العينة المأخوذة	%بالنسبة للفئة
المحاسب الرئيسي	1	5	1	5
مساعد المحاسب	1	5	1	5
أمين الصندوق	2	10	2	10
أمين التعهدات	4	20	2	10
رئيس العمليات الخارجية	6	30	4	20
رئيس مصلحة المراقبة	6	30	4	20
المجموع أو النسبة	20		14	70

تم إعداد الأسئلة بشكل أولي، ثم قمنا بتعديل بعض الأسئلة بناء على دراسة النتائج الأولية، ثم طبقنا الإستمارة بمقابلة كل موظف، وطرح الأسئلة عليهم مباشرة، وسنعرض فيما يأتي إستمارة الأسئلة.

إستقصاء حول درجة فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة:

إسم البنك: البنك الخارجي الجزائري التاريخ:.....

الجدول إعتبارات عامة

القيمة المقررة	الأسئلة	نعم	لا	عدم الإجابة
5	1_ هل توجد خريطة تنظيمية			
5	2- هل هناك إستقلالية بين الأقسام والمصالح الداخلية؟			
3	3- هل يوجد من يشغل منصب رئيس الحسابات؟			
5	4- هل يوجد مدقق داخلي؟			
4	5- هل يرفع المدقق الداخلي تقاريره إلى شخص آخر خلاف رئيس الحسابات؟			
4	6- هل قسم المحاسبة مستقلة تماما عن بقية الأقسام؟			
5	7- هل يقوم الموظفون بأخذ إجازات سنوية منتظمة؟			

4	8- في حالة قيام هؤلاء الموظفين بأخذ إجازات هل يتم إستخلافهم بموظفين آخرين؟			
4	9- إذا كان للبنك فروع فهل هناك نظام مراقبة واف عليها من المركز الرئيسي؟			
4	10- هل تعتمد قيود اليومية من موظف مسؤول؟			
3	11- هل تثبت قيود الإقفال والتسوية بقيود اليومية؟			
5	12- هل يقوم قسم المحاسبة بإعداد قوائم مالية وتقارير دورية لرفعها لمجلس الإدارة ؟			
4	13- هل هذه التقارير والقوائم كافية لتحقيق أغراضها من حيث إبراز أي تقلبات غير عادية في الأرقام والعمليات التي تشتملها؟			
3	14-هل يجري البنك حركة تنقلات دورية بين الموظفين؟			
4	15- هل صلات القربى بين إثنين أو أكثر من الموظفين بالبنك معدومة؟			
2	16- هل يتحقق موظف مسؤول بين الحين والآخر من التأمينات على مختلف عمليات البنك وممتلكاته؟			
2	17- هل يتم تقسيم العمل بين الأفراد داخل كل إدارة أو قسم على حدى			
3	18- هل تجرى إختبارات خاصة للمتقدمين لشغل الوظائف الرقابية في البنك؟			
3	19- ماهي الشروط الواجب توافرها في المراقبين: -مؤهلات خاصة -خبرة في مجال العمل -سن معينة - شروط أخرى			
	مجموع القيم المعطاة للإجابة بنعم			

إسم البنك : البنك الخارجي الجزائري

الجدول إعداد جدول خارج الميزانية:

القيمة المقررة	الأسئلة	نعم	لا	عدم الإجابة
5	1- هل أن إعداد جدول خارج الميزانية مطابق للنظام 92-09 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 والمتعلق بالحسابات الفردية ونشرها؟			
4	2- هل الإلتزامات خارج الميزانية تنفذ كلها؟			
3	3- هل إلتزامات التمويل الممنوحة للمؤسسات مساوية الإلتزامات التمويل المستلمة من المؤسسات؟			
3	4- هل إلتزامات الضمان لأمر العملاء مساوية لإلتزامات الضمان المستلمة من العملاء؟			
3	5- هل القيمة الإجمالية لخارج الميزانية محدد بـ - نسبة - قيمة			
3	6- هل حسابات المجموعة التاسعة للإلتزامات كافية لتغطية كل العمليات؟			
3	7- هل يتم إعداد خارج الميزانية: شهريا .كل ثلاثة أشهر كل ستة اشهر . سنويا			
3	8- هل خارج الميزانية تحضى بنفس أهمية الميزانية وباقي الوثائق؟			
4	9- كيف تتعدى المخاطرة من خارج الميزانية إلى الميزانية : * الإلتزامات الممنوحة * الإلتزامات المستلم * حسابات التسوية			

	مجموع القيم المعطاة للإجابة بنعم			

إ البنك: البنك الخارجي الجزائري

الجدول إعداد جدول حسابات النتائج:

القيمة المقررة	الأسئلة	نعم	لا	عـــــدم الإجابة
5	1- هل أن عداد جدول النتائج مطابق للنظام 92-09 المؤرخ في17 نوفمبر1992 و المتعلق بالحسابات الفردية و نشرها؟			
4	2هل تصنيف حسابات التسييريسمح باعطاء نتائج سليمة؟			
3	3 هل نسبة الضريبة علي الارباح نفسهابالنسبة لبقية المؤسسات؟			
4	4هل يتم توزيع الارباح سنويا و بمعدل ثابت للمساهمين؟			
3	5 هل يتم تخصيص جزء من الأرباح للعاملين بالبنك؟			
3	6- هل نسب توزيع الأرباح تختلف من سنة إلى أخرى؟			
5	7- هل هناك إحتياطي سري بالبنكظ			
3	8-هل يتم تخصيص الوال للمخاطر المصريفية العامة سنويا؟			
3	9- هل هناك فرق بين المخصص والإحتياطي			
3	10- هل يتم تغطية خسائر السنوات السابقة بالأرباح المحققة خلال السنة الحالية			
	مجموع القيم المعطاة للإجابة بنعم			

2-2 نتائج الأسئلة:

بعد جمع الإجابات عملنا على تحليلها، وتحصلنا على النتائج الآتية:

1- مجموع الأسئلة تم فهمها بطريقة تختلف من موظف إلى آخر.

2- فيما يخص الأسئلة الخاصة بالإعتبارات العامة تحصلنا على نفس الإجابات لكل الموضفين، ورغم التحفظ لبعض الأسئلة على إعتبار أنها ليست من صلاحيات الوكالة التصريح بها، رغم تداولها في النشاط البنكي، مثل توفر مخطط محاسبي، توفر مدقق داخلي طبقا للنظام

02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

3- إضافة إلى معايير إختيار المراقبين الداخليين للبنك ضرورة توفر الأقدمية في النشاط البنكي، والتعيين يتم على مستوى المفتشية البنكية.

4- فيما يتعلق بالأنظمة الداخلية فهناك تحفظ للإجابة على بعض الأسئلة، مثل :

هل يوجد نظام محاسبي معتمد ومكتوب؟

للإشارة فإن النظام المحاسبي يمثل الجزء المحرك للنشاط البنكي.

5- من بين الطرق المستعملة لتقدير المخاطر الطريقة الكلاسيكية للسقوف الإئتمانية، طريقة SCORING لتصنيف العملاء، وتبقى الطرق منصوص عليها ضمن التنظيمات.

6- عدم الفهم لبعض الأسئلة مثل:

هل يتم إستعمال التنويع لتخصيص الموارد على الإستخدامات؟

والمثال على ذلك تقديم قروض لعدة مؤسسات تنشط ضمن قطاعات مختلفة.

7- فيما يتعلق بإعداد القوائم والتقارير المالية فقد كانت الإجابات بنعم، هذا يدل على أن القوائم والتقارير المالية تمثل ملخصات شاملة لنشاط البنك يتم إعتمادها لدى الأطراف المهتمة : مصلحة الضرائب ، المديرية الجهوية، الجهة الوصية ، المودعين ، والمقرضين.

8- فيما يخص عرض جدول خارج الميزانية فكانت الإجابة بتحفظ نظرا لكون النشاط المتعلق بالإلتزامات يتطلب السرية المصرفية.

9- فيما يتعلق بجدول حسابات النتائج كذلك تعتبر إجابات كافية ومعبرة، رغم التحفظ فيما يخص العائد على حقوق الملكية على إعتبار البنك عمومي وبالتالي المساهم الوحيد هو الدولة ، لذلك يتعذر قياس مؤشر(ROE) أو مقارنته.

يمكن تلخيص نتائج الإجابات في الجدول الآتي:

الجدول نتائج الإجابات عن الأسئلة بالنقاط

الموظف	العدد	الإجابات بـ:نعم	الإجابات بـ: لا	عدد الإجابة
المحاسب الرئيسي	1	187	80	5
مساعد المحاسب	1	187	80	5
أمين الصندوق	2	140	130	2
أمين التعهدات	2	160	103	9
رئيس العمليات الخارجية ومسلعديه	4	100	100	72
ريس مصلحة المراقبة ومساعديه	4	170	100	2
المجموع	14	944	593	95

حساب درجة فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة

مجموع القيم المحصل عليها والمعطاة للإجابة بنعم

———————— ×100 ومنه فن :

مجموع القيم الكلية المعتمدة في الدراسة

$$= \frac{944}{\text{درجة الفعالية}} \times 10 = \%57.84$$

$$272 \times 6$$

وبالتالي نستطيع القول أن للمحاسبة البنكية دور فعال في عملية التدقيق والرقابة، لا يمكن الإستغناء عنها في إظهار النتائج والمركز المالي للبنك التجاري، وهو مايثبت الفرضية التي قمنا بطرحها في دراستنا.

خلاصة ما سبق طرحه في بحثنا ، أن نجاح وإستمرارية النشاط المصرفي والجهاز البنكي ككل يعتمد على مدى تطبيق الأسس المحاسبية والإلتزام بالقواعد التنظيمية، والإستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال.

فمن بين الأنشطة الحساسة في البنك التجاري الجانب المحاسبي، والذي بدوره يتطلب مرحلة ثانية متمثلة في عملية التدقيق والرقابة من أجل الحصول على القوائم والتقارير المالية سليمة من الأخطاء، يمكن الإعتماد عليها لدى الأطراف المهتمة في إتخاذ القرارات المناسبة.

وقد تناولنا في موضوع الدراسة بالبحث على قدرة إعتماد البنك التجاري على تقنية المحاسبة البنكية في عملية التدقيق والرقابة، محاولين الإجابة على السؤال الرئيسي بإتباع منهجية سمحت لنا من فهم أهم العناصر المكونة للمحاسبة البنكية، وتحديد الفعالية بطريقة بسيطة منأجل الحكم في النهاية على نجاح أو فشل التنظيم الداخلي للبنك.

وقد وجدنا أن تقنية المحاسبة البنكية في عملية التدقيق والرقابة تمثل الجزء المهم في التسيير الداخلي للبنك، فكلما كان تطبيق المبادئ المحاسبية بشكل سليم دون أخطاء، سمح ذلك بسهولة عملية التدقيق والرقابة.

وفي الأخير خلصنا إلى جملة من النتائج التي تليها بعض الإقتراحات التي وجدنا أنها مناسبة لوجهة نظرنا.

النتائج والتوصيات:

أولا النتائج:

- معظم البنوك الجزائرية تعتبر عمومية، ومن بينها البنك الخارجي الجزائري مما يجعل عملية الرقابة تنحصر على مستوى الخارجي.
- إعتماد بنك الجزائر الخارجي على التمويل الممنوح من طرف بنك الجزائر في حالة تحقيق خسائر في نهاية السنة .
- التأخر في إعداد الحسابات البنكية، لإرسالها إلى بنك الجزائر، بحيث تمتد مدتها إلى ثلاثة أشهر التي تلي نهاية الدورة المحاسبية، مما يعطي الوقت الكافي كذلك للتعديل أو الحكم في الحسابات.
- وضوح القواعد التنظيمية الصادرة، رغم ذلك عدم زجود الصرامة في تطبيقها لدى المسؤولين.

- اللجوء إلى الرفع من الرأس المال الإجتماعي لدى إنشاء بنك تجاري جديد والمقدر بـ 2.5 مليار دينار بدل 05 مليار دينار في السابق وهذا وفقا للتعليمة 01/04 بتاريخ 2004/03/04 لبنك الجزائر ، يسمح بالحماية للمودعين والمستثمرين.
- صعوبة الإطلاع على الأداء المصرفي في شكل عام لعدم وجود الإفصاح المحاسبي ونشر الحسابات.
- إغفال دور البورصة الجزائرية في إعطاء مجالا للبنوك لتعبئة المدخرات ومنح الأموال المطلوبة.
- نشر السلبي لإفلاس بنك من البنوك على المستوى الكلي وفقدان الثقة لدى المتعاملين مع البنك، ويعود ذلك لغياب عملية التدقيق والرقابة للعمليات البنكية.
- غياب المنافسة سواء السعرية أو غير السعرية فيما بين البنوك، مما أعطى طابع الإعتماد على الخزينة لتغطية الخسائر السنوية.
- غياب إستراتيجية طويلة المدى ترسم الأداء المصرفي، وتجنب من الوقوع في الأخطاء السابقة.
- تركيز سيولة كبيرة داخل البنك الخارجي الجزائري، وتأخر في دراسة طلبات القروض.

وإجمالا نستخلص أن نجاح وإستمرارية العمل المصرفي يعتمد على إستعمال تقنية المحاسبة البنكية في عملية التدقيق والرقابة، من أجل تجنب المزيد من الإختلالات سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي.

ثانيا التوصيات

بعد عرضنا لأهمية تقنية المحاسبة البنكية، والتي تعتبر جزء من النظام المحاسبي وإعتمادها في عملية التدقيق والرقابة مما يجعلنا نقترح:

- ❖ القيام بإلزامية إعداد القوائم والتقارير المالية والمحاسبية البنكية في نهاية السنة المالية مباشرة
- ❖ وضع إستراتيجية على المدى البعيد لمتطلبات العمل المصرفي، رغم حداثته.
- ❖ التعجيل بالإصلاحات في القطاع المصرفي لمسايرة التطورات في الدول الرائدة، وتوحيد المعايير الدولية، خاصة ماتعلق منها بمعيار الإفصاح المحاسبي ونشر الحسابات، وكذلك تكييف الجهاز المصرفي وفق التوصيات التي جاءت بها لجنة بازل.
- ❖ العمل على الإصلاح المصرفي على المستوى الجزئي، من خلال تحديد النقائص والإحتياجات على مستوى الوكالة أو الفروع، وتحديد الصلاحيات ومراكز المسؤولية لمختلف الموظفين.

- ظرورة التنسيق فيما بين البنوك لضمان وتسريع العمليات المشتركة، خاصة ما تعلق منها بتسيير حسابات المودعين والمستثمرين.
- بناء نماذج داخلية لقياس المخاطر المصرفية والتقليل من حدتها كأسلوب من أساليب الرقابة الداخلية، وهذا لا يأتي إلا إذا كانت هناك بنوك تتمتع بإستقلالية داخلية ومستوى عال من الأداء والتزويد بأحدث الوسائل والأنظمة لآلية ونظام معلومات جيد.
- القيام بالرقابة المفاجئة للبنوك وتطبيق قواعد الإحتراس.

في الأخير نخلص أنه لا يمكن الإستغناء عن تقنية المحاسبة البنكية في عملية التدقيق والرقابة لنجاح وإستمرارية الأداء البنكي، وتوفر الإلتزام بالقواعد والأسس المحاسبية، وضع هيئة تدقيق ورقابة تكون مستقلة في التنظيم الداخلي للبنك التجاري، لكن تبقى عملية الوصول إلى الدقة أمر يتوقف على مدى توفر المعلومات الضرورية، والإهتمام الرئيسي لتمكين المسؤولين في مختلف المستويات من إتخاذ القرارات المناسبة.

قائمة المراجع:

1) جريدة الخبر الجزائرية ,**اللجنة المصرفية تسحب الاعتماد من الشركة الجزائرية** , العدد 1589, 2005/12/28.

2) خالد أمين عبد الله ,**علم كدقيق الحسابات** ,مطبعة الاتحاد ,عمان 1980,ص 05

3) الصيان محمد سمير,محمد الفيومي محمد ,**المراجعة بين التنظيم والتطبيق** ,الدار الجامعية ,بيروت , 1990

4) عبد الفتاح الصحن ,محمد السيد سريا ,**المراقبة والمراجعة الداخلية** ,الدار الجامعية, القاهرة ,2004.

5) المادة الثانية من النظام02-03 المتضمن نظام المراقبة الداخلية للبنوك.

محمد عثمان إسماعيل, **أساسيات التمويل الإداري** ,دار النهضة العربية ,القاهرة, 1983.

6) زين العابيدين ناصر ,**علم المالية العامة و التشريع المالي**,مطبوعات جامعة شمس, القاهرة,1994.

7) محمد بوتين,**المحاسبة العامة في المؤسسة** ,و,م,ج, الجزائر,ط4 ,2003.

8) سعدان شبايكي ,**دراسة تحليلية ونقدية لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر**, أطروحة رسالة دكتور جامعة منتوري قسنطينة 2001.

9) الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 91 بتاريخ 22 ديسمبر 1999.

10) خالد أمين عبد الله ,**الدقيق و الرقابة في البنوك** ,دار وائل ,ط.1,عمان ,1998

11)أحمد صلاح عطية , **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية** ,1 ز الجامعية ,القاهرة 2003.

12) طارق عبد العالي حماد ,**موسوعة معايير المحاسبة** ,ج 01 عرض القوائم المالية , الدار الجامعية ,القاهرة ,2003.

الكتب بالفرنسية:

Jean. Marie gelain, la comptabilité bancaire, edition: la revue banque, paris, 1920.

Sybvie de coussergue, gestion de la banque 3, Edition, dund, paris, 2002.

Alain mikol, encylèdie comptabilité, de contrôle de gestion et audit, Économeica, paris, 2000.

Yves, beheim, traitè de comptabilè bancaire, Edition la revue banque, paris, 1993.

WWW. Banque, France. Frl/publication/telebchar/superv-banc/cd/2002.

Hinnel.c.gerand, audit at controlene, 4, Edition, dalloz, paris,1992.

Christian noyer, bulletin official de la banque de france, n78,juin, 2005.

Bethoux R.E.T.krenper.f.tpoisson,laudit dans esecteur public, cetre de librarire et d'édita techniques, paris, 1986.
Geoupe consultatif désirance aux plus pauvres(C.G.A.P),audit externe des instutions de micro finance/ouide pratique, sèrie,outil technique, n3, world bank, 12/1998.
Groupe. Ravet, banque magazine, n116,juillet, aout.

Flash info,n7,décembre,2000.

Sylvie de guègues, op: citè, 2002.

Pierre,yves Thorvald, lin du château, revoilà stabilité financière, n3, novembre 2003.

Mémoire de, banques& finances, réprouvable, pr, sybvie de coussergues, oct/nov, 1997.

Jean, luc,qrenard, volerie glitn, revue de la stabilisé financière, n06, juin, 2005.